

عمان: الإثنين ٩ ذو القعدة سنة ١٤٢٨ هـ، الموافق ١٩ تشرين الثاني سنة ٢٠٠٧ م

رقم العدد: ٤٨٦٤

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية  
الموقع على شبكة الانترنت : [www. Pm. gov. jo](http://www.Pm.gov.jo)

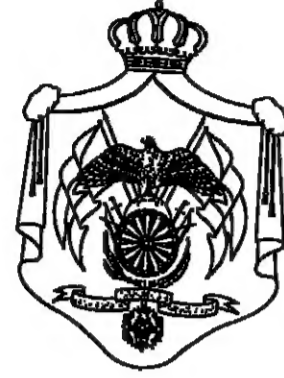
الاشتراك السنوي

داخل المملكة : ٣٠ ديناراً أردنياً

خارج المملكة : ٧٠ ديناراً أردنياً

ثمن النسخة الواحدة - دينار أردني

طبعت في المطابع العسكرية \*\*\*\*\* البيع والتوزيع - وزارة المالية - الجريدة الرسمية ص.ب ٨٨



# الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/مديرية الجريدة الرسمية  
الموقع على شبكة الانترنت: [www.Pm.gov.jo](http://www.Pm.gov.jo)

فهرس العدد ٤٨٦٤ \*\*\*\*\* الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/١١/١٩

٦٩٨٠ - قانون مؤقت رقم (٥٠) لسنة ٢٠٠٧ - قانون معدل لقانون  
اصول المحاكمات الشرعية

\*\*\*\*\*

٦٩٨٣ - قانون مؤقت رقم (٥١) لسنة ٢٠٠٧ - قانون تنظيم النقل  
العام للركاب ضمن حدود امانة عمان الكبرى

\*\*\*\*\*

٧٠٠٠ - قانون مؤقت رقم (٥٢) لسنة ٢٠٠٧ - قانون السير

مكتبة النجدي

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية  
بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٩  
نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي  
ولأمر باصداره ووضع موضح التنفيذ المؤقت  
واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول  
اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٥٠) لسنة ٢٠٠٧

قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الشرعية

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الشرعية  
لسنة ٢٠٠٧ ) ويقرأ مع القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي  
بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل قانونا واحدا ويعمل به من تاريخ  
نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (١١) من القانون الاصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (ب) وازالة  
الفقرة (أ) اليها بالنص التالي :-

أ - ١- تقدم لائحة الدعوى الى القاضي وعليه ان يقوم بتحويلها الى قلم  
المحكمة لتسجيلها وله تحويل الدعاوى التي يرى امكانية حل النزاع  
الاسري فيها وطلبات تسجيل الطلاق الى مكاتب الاصلاح والتوفيق  
الاسري التي تنشأ في المحاكم الشرعية التي يرى قاضي القضاة  
ضرورة انشاء هذه المكاتب فيها على ان تحدد جميع الامور المتعلقة  
بهذه المكاتب بموجب نظام يصدر لهذه الغاية .

هنا من النص

٢- يجب ان يتضمن النظام المشار اليه في البند (١) من هذه الفقرة بصورة خاصة ما يلي :-

أ- المؤهلات والشروط الواجب توافرها في رئيس وأعضاء المكاتب وكيفية تسميتهم وتحديد مكافآتهم .

ب- أسس عمل المكاتب وصلاحياتها في حدود التشريعات المعمول بها .

ج- مراعاة السرية في اجراءات عمل المكاتب تحت طائلة المسؤولية القانونية .

د- المدة التي يتوجب على المكاتب الانتهاء خلالها من الاصلاح والتوفيق الاسري وتقديم ما تتوصل اليه بشأنها للقاضي المختص .

٢٠٠٧/١٠/٩

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء  
وزير الدفاع  
الدكتور معروف البخيت

وزير  
الخارجية  
عبد الله الخطيب

وزير دولة  
للشؤون القانونية  
الدكتور خالد الزعبي

وزير تطوير القطاع العام  
وزير دولة للشؤون البرلمانية  
الدكتور محمد الدلبات

وزير  
الشؤون البلدية  
نادر الظهيريات

وزير دولة لشؤون  
رئاسة الوزراء  
الدكتور محي الدين توق

وزير  
الداخلية  
عبد الفايز

وزير الأشغال العامة والإسكان ووزير  
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالوكالة  
المهندس حسني أبو غيدا

وزير التربية والتعليم ووزير  
التعليم العالي والبحث العلمي  
الدكتور خالد طوقان

وزير  
النقل  
سعود لصيرات

وزير  
العدل  
شريف الزعبي

وزير التخطيط  
والتعاون الدولي  
سهير العلي

وزير  
البيئة  
المهندس خالد الإبراهيمي

وزير  
العمل  
باسم السالم

وزير  
الصناعة والتجارة  
سالم الخزاعلة

وزير الأوقاف والشؤون  
والمقدسات الإسلامية  
عبد الفتاح صلاح

وزير  
الثقافة  
الدكتور عادل الطويسي

وزير  
التنمية الاجتماعية  
الدكتور سليمان الطراولة

وزير الطاقة  
والثروة المعدنية  
الدكتور خالد الشريدة

وزير  
التنمية السياسية  
الدكتور محمد العوران

وزير  
الزراعة  
الدكتور مصطفى قرفله

وزير  
السباحة والآثار  
أسامة الدباس

وزير  
المالية  
الدكتور حمد الكساسبة

وزير  
الصحة  
الدكتور صلاح المواجهة

وزير  
المياه والري  
الدكتور محمد الشطناوي

هنا من القضاة

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٦ نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موزعه التنفيذ المؤقت واصافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

### قانون مؤقت رقم (٥١) لسنة ٢٠٠٧

قانون تنظيم النقل العام للركاب ضمن حدود امانة عمان الكبرى

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون تنظيم النقل العام للركاب ضمن حدود امانة عمان الكبرى لسنة ٢٠٠٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الامانة	: امانة عمان الكبرى .
المجلس	: مجلس الامانة .
الامين	: امين عمان الكبرى .
مناطق الامانة	: المناطق الواقعة ضمن الحدود الادارية للامانة .
اللجنة	: لجنة تنظيم النقل العام المشكلة بمقتضى احكام هذا القانون .

النقل العام : النقل البري للركاب بجميع وسائل النقل

ووسائله مقابل اجر بما في ذلك مرافق النقل العام ولا يشمل شركات ومكاتب التاجير وخدمات النقل السياحي المتخصص والسفرات الخارجية.

مرافق النقل العام : محطات انطلاق وسائل النقل العام

ووصولها ومواقف التحميل والتنزيل على مسارات الخطوط واي تجهيزات ومنشآت تتعلق بخدمات النقل العام وتكون مملوكة للامانة .

وسائل النقل العام : المركبات والآليات المحركة والمتحركة

التي تستخدم في تقديم خدمات النقل العام الداخلية ويشمل ذلك سيارات الاجرة (التاكسي) والسرفيس والقطارات والمقطورات المخصصة لنقل الركاب على السكك الحديدية .

وسائل النقل العام : السبل المعدة لسيور وسائل النقل العام

الواقعة داخل مناطق الامانة وتشمل الطرق والسكك الحديدية والمسارات الواقعة داخلها .

خدمات النقل العام : الخدمة التي تبدأ بتحميل الركاب من موقع داخل مناطق الامانة وتنتهي بتنزيلهم في موقع اخر داخلها.

مناطق النقل

خدمات النقل العام : الخدمة التي تبدأ بتحميل الركاب داخل  
الخارجية مناطق الامانة وتنتهي بتنزيلهم خارجها  
والخدمة التي تبدأ بتحميل الركاب خارج  
مناطق الامانة وتنتهي بتنزيلهم داخلها وكل  
خدمة اخرى تمر عبر الامانة .

الترخيص : الموافقة التي تمنحها الامانة للمشغل  
لمزاولة اعمال النقل العام وفق احكام  
هذا القانون .

التصريح : الموافقة التي تمنحها الامانة لوسائل النقل  
العام وفق احكام هذا القانون .

المشغل : الشخص الطبيعي او المعنوي الحاصل  
على الترخيص وفق احكام هذا القانون  
لتقديم خدمات النقل العام الداخلية .

المستثمر : الشخص الطبيعي او المعنوي الذي تعهد  
اليه الامانة تقديم خدمات النقل العام  
الداخلية بتشغيل وسائل النقل العام  
واستخدام مرافق النقل العام او  
ادارتها والاشراف على انشطتها لحساب  
الامانة وفقا لعقد استثمار تبرمه معه لهذه  
الغاية .

المستفيد : الشخص الذي يستخدم وسائل النقل العام  
للكوب والانتقال بها من مكان الى اخر  
بموجب عقد نقل صريح او ضمني .

المادة ٣- على الرغم مما ورد في أي تشريع اخر ، تكون الامانة الجهة المختصة  
بالتخطيط والتنظيم فيما يتعلق بخدمات النقل العام الداخلية ومرافق النقل  
العام ووسائله ضمن حدودها والاشراف عليها وتلبية الطلب على خدمة النقل  
العام الداخلي وتوفيرها بالمستوى اللائق الذي تحدده الامانة والكلفة  
الملائمة وتحديد المواصفات ووضع الشروط اللازمة لوسائل النقل العام  
المستخدمة داخل مناطق الامانة للمحافظة على البيئة والسلامة العامة وفقا  
لاحكام هذا القانون .

المادة ٤- تحقيقا للاهداف المنصوص عليها في هذا القانون ، تتولى الامانة المهام  
التالية :-

أ- متابعة تنفيذ استراتيجية النقل العام الداخلي بعد اقرارها وفقا لاحكام  
هذا القانون .

ب- اعداد الدراسات حول جودة خدمات النقل العام الداخلية ومستواها  
واجورها .

ج- تلقي طلبات ترخيص المشغلين وتصريح وسائل النقل العام واي طلبات  
اخرى تتعلق بتطبيق احكام هذا القانون .

د- تلقي الشكاوى من المشغلين والمستثمرين والمستفيدين ومتابعتها .

هـ- التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بالنقل العام في المملكة .

و- مراقبة تقييد المشغلين بشروط التراخيص الممنوحة لهم وتقييد  
المستثمرين بعقود الاستثمار المبرمة معهم واتخاذ الاجراءات المناسبة  
لهذه الغاية .

ز- ادارة مرافق النقل العام والاشراف عليها باستثناء المرافق التي  
تملكها هيئة تنظيم قطاع النقل العام .

ح- اعداد مشروعات الانظمة والتعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا  
القانون .

هـ: من النقل

المادة ٥-أ- يتولى الأمين اعداد استراتيجية الامانة للنقل العام الداخلي ويتم اعتمادها من المجلس .

ب- يراعى عند اعداد استراتيجية النقل العام ما يلي :-

- ١- الشفافية والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .
- ٢- تطوير مرافق النقل العام وتقديم خدمات النقل العام الداخلية من قبل الامانة منفردة او بالتشارك مع القطاع الخاص .
- ٣- حماية البيئة والسلامة العامة .

٤- مراعاة الانسجام مع الاستراتيجية الوطنية للنقل العام في المملكة .

٥- اتاحة خدمات النقل العام الداخلية ومرافق النقل العام لاستعمالها يسر وبخاصة من قبل الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة .

المادة ٦-أ- تنظم التراخيص الصادرة عن الامانة بمقتضى عقود ادارية تعقد بينها وبين المشغل بموافقة المجلس ، وعلى المشغل الالتزام باحكام العقد المبرم معه وشروطه وباحكام هذا القانون واي أنظمة وتعليمات وقرارات صادرة بموجبه .

ب- للمجلس تفويض الأمين اصدار التراخيص وتنظيم العقود المتعلقة بها وذلك فيما يتعلق بمشاريع وخطوط معينة او وفقا لمعايير يضعها المجلس لهذه الغاية .

ج- يعتبر الترخيص الصادر وفقا لاحكام هذا القانون شخصا ولا يجوز التنازل عنه او تحويله او تحويل أي من حقوق والتزامات المشغل الناشئة عنه او تأجيرها او بيعه كليا او جزئيا الى الغير ولو من الباطن الا بموافقة المجلس لهذه الغاية .

د- تكون التصاريح الصادرة عن الامانة سنوية قابلة للتجديد .

المادة ٧-أ- اضافة لصلاحيات الامانة المتعلقة بتنظيم المرور وحركة السير بموجب أي تشريع آخر ، للأمين اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتسيير حركة المرور لتحسين خدمات النقل العام الداخلية بما في ذلك تركيب وتشغيل أنظمة التحكم المرورية وفرض واستيفاء بدل مالي لاستخدام الطرق في الاماكن والافاق التي يحددها من سائقي المركبات باستثناء وسائل النقل العام التي تسيير وفق مساراتها المعتمدة ، على ان تخصص عوائد هذا البديل لتطوير مرافق النقل العام ووسائله .

ب- لا يجوز تنفيذ أي من اعمال الحفريات في الطرق او غيرها من الاعمال التي من شأنها اعاقبة حركة المرور داخل مناطق الامانة الا بعد الحصول على موافقة مسبقة من الامانة ، وللامانة ازالة أي مخالفة على نفقة المتسبب بها ، على ان هذه الموافقة لا تعفي الشخص المعني من ضرورة الحصول على موافقة أي جهة اخرى مختصة بهذا الشأن .

ج- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر ، للامانة ان تخصص أي مسرب على الطرق لسيير مركبات الطوارئ ووسائل النقل العام او فئات معينة منها داخل مناطق الامانة ، وان تحدد مسار السكك الحديدية للقطار الخفيف وموقعه بالنسبة للطرق .

د- يعد تسيير أي مركبة على مسرب بشكل مخالف لتخصيص المسرب المشار اليه في الفقرة (ج) من هذه المادة مخالفة عدم الالتزام بالمسرب لغايات تطبيق احكام قانون السير عليها .

المادة ٨-أ- يصدر الأمين القرارات المتعلقة بتحديد مسارات خطوط النقل العام ومواقف تحميل الركاب وتنزيلهم وتحديد اجور خدمات النقل العام الداخلية ومواعيدها وتردداتها وعمولات استخدام مرافق النقل العام .

هـ- لا يجوز

ب- تنسق الامانة مع هيئة تنظيم قطاع النقل العام واي جهة اخرى ذات اختصاص لتحديد نقاط انطلاق وسائط النقل العام ووصولها العائدة للمشغلين المرخصين من قبلهم لتقديم خدمات النقل العام الخارجية .

ج- يحظر على المشغلين المرخصين من قبل هيئة تنظيم قطاع النقل العام او أي جهة اخرى لتقديم خدمات النقل العام الخارجية تحميل الركاب ونزولهم داخل مناطق الامانة في غير نقاط الوصول والانطلاق المحددة لهم ، ولا يجوز لهم تقديم خدمات النقل العام الداخلية الا بعد الحصول على ترخيص وفقاً لاحكام هذا القانون وبحيث يخضعون لصلاحيات الامانة بخصوص الخدمات المقدمة بناء على هذا الترخيص بما في ذلك اصدار تصاريح لوسائط النقل العام التي يستخدمونها لتقديم خدمات النقل العام الداخلية وتحديد اجور هذه الخدمات .

المادة ٩-أ- للامانة تملك وسائط النقل العام وتشغيلها وتقديم خدمات النقل العام الداخلية مباشرة للمستفيدين .

ب- وللامانة ان تعهد الى مستثمر او أكثر بتشغيل وسائط النقل العام لحسابها او للإشراف على الانشطة الخاصة بمرافق النقل العام بموجب عقود استثمار تبرمها معهم وتحدد فيها حقوق الاطراف والتزاماتهم وبخاصة التزامات المستثمر التشغيلية .

المادة ١٠-أ- تبرم عقود الاستثمار المشار اليها في الفقرة (ب) من المادة (٩) من هذا القانون بموافقة المجلس بناء على دعوة استثمار وتعد عقوداً ادارية ، وللمجلس ان يفوض الأمين ابرام عقود استثمار لخطوط معينة او بقيمة معينة .

ب- يجب ان يتضمن العقد المبرم مع المستثمر البديل المقطوع الذي يستوفيه من الامانة او نسبة من ارباح تشغيل الخط وطريقة تحصيل اجور النقل العام وعمولات استخدام مرافق النقل العام المحددة من الامانة والالتزام بالتعليمات والقرارات الصادرة عن الامانة وتحمله المسؤولية الكاملة عن اعمال تابعيه والحوادث والمخالفات التي يتسبب بها المستثمر او تابعوه فيما يتعلق بتنفيذ عقد الاستثمار ، ومدة العقد على ان لا تتجاوز ثلاث سنوات .

ج- ينتهي عقد الاستثمار بتصفية شركة المستثمر او بوفاته او فقده اهليته اذا كان شخصاً طبيعياً ما لم ينص العقد على غير ذلك .

المادة ١١-أ- اتخذ قرار بتصفية شركة أي مشغل سواء كانت تصفية اختيارية او اجبارية يعتبر الترخيص الممنوح له والتصاريح المتعلقة بوسائط النقل العام العائدة له ملغاة حكماً ، ويحق للامانة ان تعهد لمشغل آخر بتشغيل وادارة الوسائط والمرافق العائدة للمشغل الاول للمدة وبالطريقة اللتين يحددهما المجلس وذلك لضمان استمرارية تقديم الخدمات للمستفيدين على ان تراعى الحقوق المالية المستحقة للامانة وللمشغل الاول مقابل استخدام وسائط ومرافق النقل العام الخاصة به .

المادة ١٢-أ- للأمين ايقاع أي من العقوبات المبينة ادناه على المشغلين والمستثمرين المخالفين لشروط التراخيص والتصاريح الممنوحة لهم والعقود المبرمة معهم او لأي تعليمات او قرارات صادرة بموجب هذا القانون بعد إدارتهم خطياً لتصويب اوضاعهم خلال مدة يحددها ولخلفهم عن ذلك دون سبب يقبله الامين :-

١- وقف العمل بالترخيص او التصريح لمدة يحددها الأمين سواء لجميع الخطوط والتصاريح او لبعضها .

هناك من الأخطار

٢- إلغاء الترخيص أو التصريح لجميع الخطوط والتصاريح أو بعضها .

٣- تعليق تنفيذ عقد الاستثمار أو الغاؤه .

ب- لا يحول فرض أي من العقوبات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة دون استيفاء أو مصادرة قيمة أي كفالة أو ضمان قدمه المشغل أو المستثمر بموجب العقد المبرم معه .

ج-١- للمجلس بناء على تنسيب الأمين فرض غرامة لا تتجاوز خمسين ألف دينار على المخالف إذا استمر بتقديم خدمات النقل العام الداخلية رغم صدور قرار بوقف التصريح أو الغائه وفقاً لاحكام الفقرة (أ) من هذه المادة .

٢- تسري احكام البند (١) من هذه الفقرة على كل شخص يقدم خدمات النقل العام الداخلية دون ترخيص بعد انذاره خطياً .

د- للمجلس حرمان أي شخص يخالف احكام هذا القانون من الحصول على ترخيص او عقد استثمار لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات .

هـ- لا يترتب على إيقاع أي من العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة، إعفاء المخالف من أي مسؤولية قانونية أخرى .

المادة ١٣-أ- يؤسس في الامانة صندوق يسمى (صندوق عوائد النقل العام) لتمويل تطوير مرافق النقل العام العائدة للامانة وخدمات النقل العام الداخلية والاستثمار فيها وتوفير المنح والقروض لدعم المشغلين والمستثمرين بقرار من المجلس ووفقاً لاحكام هذا القانون .

ب- تتألف الموارد المالية للصندوق مما يلي :-

١- اجور خدمات النقل العام الداخلية التي تقدمها الامانة من خلالها او من خلال المستثمرين .

٢- الرسوم والغرامات المستوفاة بموجب احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه .

٣- الاموال التي تخصصها له الامانة في موازنتها .

٤- بدل الخدمات المتعلقة بالنقل العام ومرافقه داخل مناطق الامانة .

٥- المبالغ التي تخصصها الحكومة للصندوق في الموازنة العامة .

٦- القروض التي يتم الحصول عليها لغايات الصندوق ويوافق عليها المجلس .

٧- الهبات والتبرعات التي ترد اليه ويقبلها المجلس شريطة موافقة مجلس الوزراء عليها اذا كانت من مصدر غير اردني .

ج- تنظم الشؤون المالية للصندوق بحسابات مستقلة ووفقاً لتعليمات خاصة .

د- اعتباراً من تاريخ نفاذ احكام هذا القانون، تحول الامانة ولمدة ثلاث سنوات الى هيئة تنظيم قطاع النقل العام سنوياً مبلغاً مقداره مليون وثلثمائة وعشرون ألف دينار يتم دفعها للهيئة على قسطين الاول بتاريخ ١/١ من كل سنة والثاني بتاريخ ٧/١ من تلك السنة .

المادة ١٤-أ- تؤول الى الامانة جميع مرافق النقل العام الواقعة داخل مناطق الامانة وتنتقل اليها حقوق والتزامات هيئة تنظيم قطاع النقل العام المترتبة على عقود الاستثمار المبرمة مع الغير، ويستثنى من ذلك مرافق النقل العام التي تملكها هيئة تنظيم قطاع النقل العام في مناطق الامانة والعقود المتعلقة بها .

ب- تنقل الى الامانة من هيئة تنظيم قطاع النقل العام جميع العقود والاتفاقيات المبرمة بين الهيئة والمشغلين في كل ما يتعلق بخدمات النقل العام الداخلية والتراخيص والتصاريح الممنوحة للمشغلين بهذا

الخصوص ، والتعليمات والقرارات والسجلات والشكاوى والطلبات المتعلقة بهم سواء فصل فيها أم لم يفصل .

المادة ١٥- أ- يقوم موظف الامانة المفوض خطيا من الامين بالمهام المتعلقة بتنفيذ احكام هذا القانون .

ب- لموظف الامانة المفوض خطيا من الامين ان يدخل الى مكاتب المشغلين والمستثمرين ويطلع على السجلات وان يجري بنفسه او بالاستعانة بالفنيين التفتيش والفحص على وسائل النقل العام ويحرر ضبطا بأي مخالفة لاحكام هذا القانون والتعليمات الصادرة بمقتضاه بما في ذلك مؤشرات الاداء ومعايير جودة الخدمة .

ج- اذا خالف المشغل شروط الترخيص او التصريح الممنوح له او لوسائل النقل العام العائدة له او خالف قرارات الامين المبلغة له بوقف او الغاء ترخيصه او تصريح أي من وسائل النقل العام العائدة له فيجوز لموظف الامانة المفوض خطيا من الامين ان يحجز واسطة او وسائل النقل العام العائدة للمشغل المخالف وينظم ضبطا بالمخالفة والوسائل المحجوزة .

د- لموظف الامانة المفوض خطيا من الامين اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في الفقرة (ج) من هذه المادة بحق أي شخص يقدم خدمات النقل العام الداخلية دون ترخيص او يقدم تلك الخدمات باستخدام وسائل نقل عام غير مصرح باستخدامها .

هـ- لموظف الامانة المفوض خطيا من الامين ان يراقب التزام المشغلين والمستثمرين اثناء تقديمهم خدمات النقل العام داخل مناطق الامانة بالاحكام والشروط المفروضة عليهم بموجب احكام هذا القانون ، وان يحزر ضبطا بالمخالفة ، وللأمين احالة الضبط الى أي من الجهات المختصة اذا تضمن امرا يدخل ضمن اختصاصها ، ويكون الضبط معتمدا لاتخاذ تلك الجهة الاجراءات القانونية اللازمة .

المادة ١٦- يصدر المجلس التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك ما يلي :-

أ- تحديد شروط الترخيص والتصريح والمتطلبات الواجب توافرها في المشغلين .

ب- اجراءات تصويب اوضاع المشغلين المرخصين قبل نفاذ احكام هذا القانون .

ج- اجراءات منح التراخيص والتصاريح .

د- معايير جودة خدمة النقل العام الداخلي ومؤشرات اداء المشغلين والمستثمرين والسجلات التي يجب عليهم تنظيمها او الاحتفاظ بها .

هـ- اسس تحديد اجور خدمات النقل العام الداخلية ، وشروط اصدار تذاكر صالحة لخطوط مختلفة .

و- اسس تحديد مواقف تحميل الركاب وتنزيلهم على خطوط النقل العام .

ز- تحديد فئات المستفيدين واي تخفيضات او خدمات مجانية تقدم لأي منها .

ح- اسس ترخيص مكاتب وشركات تنظيم الانشطة الخاصة بمرافق النقل العام وادارتها واسس العمولات التي تتقاضاها المكاتب والشركات المرخصة من مقدمي خدمات النقل العام الداخلية والخارجية .

ط- اجراءات التحقيق في المخالفات المرتكبة خلافا لاحكام هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه والشروط المفروضة على المشغلين والمستثمرين بموجب وتراعى في هذه التعليمات حقوق الدفاع واعطاء المتضررين فرصة الاعتراض على القرار وجواز استدعاء أي شخص لسماع شهادته بعد اداء القسم القانوني .

المادة ١٧- يصدر الامين بالتنسيق مع الجهات المختصة التعليمات المتعلقة بما يلي :-

أ- تجديد رخص المركبات العمومية للركاب التي تحمل تصاريح بموجب احكام هذا القانون .

هذه هي النسخة

- ب- تبادل وسائل النقل العام التي تحمل تصاريح بموجب احكام هذا القانون .
- ج- نقل ملكية وسائل النقل العام التي تحمل تصاريح بموجب احكام هذا القانون .
- د- تحديد ألوان وسائل النقل العام التي تحمل تصاريح بموجب احكام هذا القانون والبيانات الواجب توافرها او عرضها داخلها وخارجها .
- هـ- تحديد مواصفات وسائل النقل العام لغايات التصريح لها بالعمل داخل مناطق الامانة .
- و- شروط الدعاية والاعلان على وسائل النقل العام التي تحمل تصاريح بموجب احكام هذا القانون .

المادة ١٨-١- تشكل لجنة لتنظيم النقل العام برئاسة الامين وعضوية كل من :-

- ١- مدير عام هيئة تنظيم قطاع النقل العام .
- ٢- امين عام وزارة الاشغال العامة .
- ٣- امين عام وزارة البيئة .
- ٤- مدير مديرية المنافسة في وزارة الصناعة والتجارة .
- ٥- مدير ادارة السير .
- ٦- ممثل عن المشغلين والمستثمرين .
- ٧- رئيس احدى الجمعيات الوطنية المعنية بحماية المستهلك .
- ٨- شخصين من ذوي الاختصاص .
- ٩- اثنين من موظفي الامانة .

ب- تتم تسمية الاعضاء المشار اليهم في البنود من (٦-٩) من الفقرة (أ) من هذه المادة بقرار من المجلس بناء على تنسيب الامين ولمدة سنتين قابلة للتجديد لمرة واحدة.

- ج- تنتخب اللجنة من بين اعضائها نائبا للرئيس .
- د- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها او نائبه عند غيابه مرة على الاقل كل ثلاثة اشهر و يكون اجتماعها قانونياً بحضور ما لا يقل عن اكثرية اعضائها على ان يكون من بينهم رئيسها او نائبه وتتخذ قراراتها بأكثرية اصوات الحاضرين ، واذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع .
- هـ- يسمي الامين احد موظفي الامانة مقررراً للجنة يتولى متابعة الدعوة لاجتماعاتها وتنظيم محاضر جلساتها وحفظ قيودها وسجلاتها ومتابعة تنفيذ قراراتها .
- و- تحدد مكافآت اعضاء اللجنة بمقتضى تعليمات يصدرها المجلس بناء على تنسيب الامين .

المادة ١٩- تتولى اللجنة دراسة جميع الامور المتعلقة بالنقل العام والنظر في أي خلاف بين الامانة وهيئة تنظيم قطاع النقل العام فيما يتعلق باستراتيجية الامانة للنقل العام والاستراتيجية الوطنية للنقل العام بناء على طلب أي من الفريقين وترفع التنسيبات اللازمة بشأنها للمجلس .

المادة ٢٠- اذا توقف احد المشغلين عن تقديم خدمات النقل العام الداخلية او خالف شروط الترخيص الممنوح له للمجلس ان يعهد بتقديم تلك الخدمات لمشغل آخر او يقرر تقديمها للمستفيدين من الامالة مباشرة على ان تراعى الحقوق المالية للامانة او للمشغل الاول مقابل استخدام مرافق ووسائل النقل العام الخاصة به حسب مقتضى الحال .

هنا من النص

المادة ٢١-أ- على الجهات المختصة بإنشاء وتحديد الطرق والسكك الحديدية المارة عبر مناطق الامانة مراعاة الخطط الشمولية للامانة واستراتيجية النقل العام فيها .

ب- تنسق الامانة مع الجهات المختصة فيما يتعلق بإجراءات تنظيم النقل العام وتنظيم المرور التي تقع على اجزاء الطرق النافذة داخل مناطق الامانة ، بما في ذلك تحديد وانشاء المسارب الخاصة ومرافق النقل العام وفقاً لاحكام هذا القانون .

المادة ٢٢- أ) ترتب على توسيع حدود مناطق الامانة حصول خدمات النقل العام المقدمة في المناطق الجديدة الى خدمات نقل عام خارجية او داخلية يخضع مقدمو هذه الخدمات لاختصاص الامانة الى المدى المحدد بموجب احكام هذا القانون بالنسبة لكل منهم مع مراعاة ما يلي :-

أ- احكام الفقرة (ج) من المادة (٨) والفقرة (أ) من المادة (١٦) والمادة (٢٣) من هذا القانون في العلاقة بين الامانة والمشغلين المرخصين من الجهات المختصة الذين يصبحون خاضعين لاختصاص الامانة بسبب ضم مناطق جديدة اليها .

ب- احكام المادة (١٤) من هذا القانون في العلاقة بين الامانة وهيئة تنظيم قطاع النقل العام أو أي جهة أخرى مسؤولة عن مرافق النقل العام في المناطق التي تضم للامانة ، على ان يتم تحديد اوضاع مرافق النقل العام في تلك المناطق وفقاً لما يقرره مجلس الوزراء .

المادة ٢٣- مع مراعاة ما ورد في الفقرة (أ) من المادة (١٦) من هذا القانون ، يعتبر المشغلون المرخصون قبل نفاذ احكامه لتقديم خدمات النقل العام الداخلية أو لادارتها والاشراف عليها وكأنهم مرخصون بمقتضاه ، كما تعتبر التصاريح الصادرة عن الجهات المختصة قبل نفاذ احكام هذا القانون وكأنها صادرة بمقتضاه .

المادة ٢٤- لا يعمل بأي نص ورد في أي تشريع آخر يتعارض مع احكام هذا القانون .

المادة ٢٥- أ- يصدر مجلس الوزراء الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك تحديد رسوم منح التراخيص والتصاريح وأي رسوم أخرى متعلقة بأي منها .

ب- الى ان تصدر الانظمة المشار اليها في الفقرة (أ) من هذه المادة تستوفي الامانة الرسوم المحددة في نظام رسوم منح التراخيص والتصاريح رقم (١١٢) لسنة ٢٠٠٢ .

هذا من النص

المادة ٢٦- رئيس الوزراء والنواب مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٢٠٠٧/١١/٦

## عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير الدخيلة عبد الفاي	وزير الشؤون البلدية نادر الظهير	وزير دولة للشؤون القانونية ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء بالوكالة الدكتور خالد الزعبي	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور معروف البخيت
وزير النقل ووزير الطاقة والثروة المعدنية بالوكالة سعود نصيرات	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير الأشغال العامة والإسكان وزير الخارجية بالوكالة المهندس حسني أبو غيدا	
وزير العمل باسم السالم	وزير البيئة المهندس خالد الإبراني	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير العدل شريف الزعبي
وزير الثقافة الدكتور عادل الطوبسي	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير الصناعة والتجارة ووزير تطوير القطاع العام ووزير دولة للشؤون البرلمانية بالوكالة سالم الخزاعلة	
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان	وزير الزراعة الدكتور مصطفى قرنفله	وزير التنمية السياسية الدكتور محمد العوران	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة
وزير المياه والري الدكتور محمد الشطناوي	وزير الصحة الدكتور صلاح المواجهدة	وزير المالية الدكتور حمد الكساسبة	وزير السياحة والآثار أسامة الدباس

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٦  
نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي  
ونأمر باصداره ووضعته موضع التنفيذ المؤقت  
واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول  
اجتماع يعقده :-

### قانون مؤقت رقم (٥٢) لسنة ٢٠٠٧ قانون السير

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون السير لسنة ٢٠٠٧) ويعمل به من تاريخ نشره في  
الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني  
المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

#### ١- تعاريف عامة :

الوزارة :	وزارة الداخلية .
الوزير :	وزير الداخلية .
المديرية :	مديرية الأمن العام .
المدير :	مدير الأمن العام .
إدارة الترخيص :	الإدارة المختصة بترخيص السائقين والمركبات .
المركبة :	كل واسطة من وسائل النقل البري أو الجبر أو الرفع أو الدفع تسير بقوة آلية ولا تشمل وسائل النقل المعدة للسير على الخطوط الحديدية .

هذا من النص

- السيارة : المركبة الآلية المصممة لنقل الأشخاص أو البضائع أو كليهما وتشمل القاطرة المصممة لجر مقطورة .
- الدراجة الهوائية : واسطة ركوب ذات عجلتين أو أكثر تسير بقوة دافعة من راكبيها دون أن تكون مجهزة بمحرك آلي .
- العربة : كل واسطة تجر أو تدفع بواسطة شخص أو حيوان واحد أو أكثر وتستعمل لنقل الأشخاص أو البضائع .
- السائق : الشخص الذي يقود المركبة أو العربة أو الدراجات الهوائية أو الذي يقود قطعاً من الحيوانات بشكل منفصل أو جماعي على الطريق .
- التسجيل : توثيق قيود المركبة في إدارة الترخيص بعد التخليص الجمركي عليها .
- إعادة التسجيل : تصويب وضع المركبة المشطوب قيدها بسبب انتهاء ترخيصها للمدة المقررة في هذا القانون على أن تكون صالحة فنياً .
- المدرّب : الشخص المصرح له من إدارة الترخيص بممارسة عمله التدريب النظري والعملي على قيادة المركبات .
- المشاة : الأشخاص الذين يسبرون على اقدامهم ويعتبر في حكمهم الأشخاص الذين يدفعون أو يجرون عربة أطفال أو عربة مريض أو معوق أو عربة ذات عجلة واحدة أو يسبرون بواسطة أدوات التزلج أو الانزلاق .
- الراكب : كل شخص موجود داخل المركبة أو أثناء نزوله أو صعوده إليها باستثناء السائق .
- خط نقل الركاب : الطريق المحدد لسير وسائل نقل الركاب العمومية .
- رخصة القيادة : الإجازة الرسمية الصادرة عن إدارة الترخيص التي تجيز لصاحبها قيادة فئة أو أكثر من المركبات .

- رخصة المركبة : الإجازة الرسمية الصادرة عن إدارة الترخيص التي تثبت ملكية المركبة وتجرّز سيرها على الطريق وبالشروط المنصوص عليها في هذا القانون .
- الحادث المروري : كل واقعة تسببت فيها مركبة على الأقل في إلحاق أضرار بشرية أو مادية ناجمة عن المركبة أو انفجارها أو حريقها أو تناثر أو سقوط أشياء منها .
- أجهزة الرقابة الآلية : الأجهزة التي تعمل بشكل آلي أو يدوي لغايات ضبط المخالفات المرورية أو البنية وفقاً لإحكام هذا القانون .
- هيكل المركبة : جسم المركبة باستثناء المحرك والمحاور وقاعدة المركبة (الشاصي) .
- محرك المركبة : الآلة التي تحول الطاقة إلى قوة ميكانيكية دافعة للمركبة .
- قاعدة المركبة : الجسور الطولية والعرضية التي ترتبط مع محاور الدواليب (العجلات) وتربطها مع بعضها بعضاً .
- (الشاصي) : ما يربط دولابين في قاعدة المركبة (الشاصي) .
- ب- أوزان وأطوال المركبات :
- الطول الإجمالي : المسافة بين أقصى نقطة من مقدمة المركبة لأقصى نقطة من مؤخرتها .
- العرض الإجمالي : المسافة بين أقصى نقطتين بارزتين من جانبي المركبة باستثناء المرايا المثبتة عليهما .
- الارتفاع الإجمالي : الارتفاع الذي تصل إليه المركبة ابتداء من السطح الذي تقف عليه بعجلاتها إلى أعلى نقطة في جسمها .
- وزن المركبة فارغة : وزن المركبة مضافاً إليه وزن سائقها والمحروقات التي تستوعبها وعدة التصليح الخاصة بها .

والإطارات الاحتياطية التي تحملها .

الوزن الإجمالي : وزن المركبة فارغة مضافاً إليه وزن حمولتها .  
للمركبة

الوزن الصافي : الفرق بين الوزن الإجمالي للمركبة ووزنها فارغة .  
لحمولة المركبة

الحمولة المحورية : الجزء من وزن المركبة الإجمالي الذي يتحملة  
كل محور من محاورها .

#### ج- الطريق، والإشارات والوقوف :

الطريق : السبيل المخصص للمرور العام بما في ذلك مرور  
المركبات والمشاة والحيوانات وتشمل الجسور  
والانفاق والساحات المعدة للوقوف .

الطريق السريع : الطريق المعد خصيصاً لمرور المركبات ، ولا يخدم  
مباشرة الممتلكات المجاورة للطريق .

الطريق الرئيسي : الطريق المفصول بجزيرة وسطية أو الطريق الذي  
يسمح بمرور المركبات باتجاهين أو الطريق الذي  
يربط بين مدينتين لأكثر أو الطريق المحدد من  
وزارة الأشغال أو البلديات أو أمانة عمان  
الكبرى .

التقاطع : مكان تلاقي أكثر من طريق أو تقابلها أو تفرعها  
على مستوى واحد أو أكثر ، وتشمل تقاطع الطرق  
مع خطوط السكك الحديدية .

طريق المركبات : قسم من الطريق مخصص لسير المركبات .

طريق المشاة : جزء من الطريق مخصص لسير المشاة بما في  
ذلك الرصيف وأماكن العبور المعينة بخطوط أو  
شواخص تمكنهم من الانتقال من جانب إلى آخر  
من الطريق ، وتشمل الجسور والانفاق المخصصة  
للمشاة .

كتف الطريق : جزء من الطريق المحاذي له من الجانبين  
والمعد للتوقف الاضطراري للمركبات .

الرصيف : جزء من الطريق المحاذي له من الجانبين  
والمعد لسير المشاة وتعتبر الجزر الواقعة بوسط  
الطريق في حكم الرصيف .

اتجاه المرور : اتجاه حركة السير في الجانب الأيمن من  
الطريق .

الجزيرة : كل ما ينشأ داخل الطريق أو التقاطع من فواصل  
تزيد على مستوى سطح طريق المركبات أو  
بواسطة علامات أو خطوط أرضية لتقسيمها  
وتنظيم حركة المرور عليها .

المسرب : أي جزء من الأجزاء الطولية للطريق التي يسمح  
كل منها بمرور صف واحد من المركبات المتتابة  
أو المخصص لاستعمال مركبات معينة .

المنعطف : تغيير في اتجاه الطريق خلاف التقاطعات .

(المنحني)

إشارة الطريق : الإشارة الضوئية أو الفاخرة أو الخطوط أو  
العبارات أو الكلمات أو الرموز ذات الدلالات  
المعروفة والتي ترسم أو تكتب على الطرق أو  
تثبت على جوانبها أو فوقها لتنظيم حركة السير  
وإرشاد وتحذير مستخدمي الطريق .

الإشارة : رسالة معبرة عما يدور في نفس مستعملها ويتم  
تبادلها بين مستخدمي الطريق سواء كانت  
مسموعة أو مرئية أو يدوية أو ميكانيكية .

أولويات المرور : مجموعة قواعد مرورية وضعت لتحديد أفضلية  
استعمال الطريق وللفضل بين مستخدمي الطرق  
في حال وقوع إشكالات مرورية .

هذه من النسخ

- الوقوف (الانتظار) : بقاء المركبة في مكان ما لفترة زمنية محددة أو غير محددة لغیر الأسباب اللازمة للتوقف.
- الوقوف المفاجئ : الوقوف الذي يتم ضمن إجراءات تختلف عن إجراءات الوقوف العادي ولا يعلم السائق بمكانه وزمانه .
- مسافة التتابع (الأمان) : المسافة التي يجب تركها أثناء الحركة بين المركبة الخلفية وتلك التي تسير أمامها وتناسب تناسباً طردياً مع السرعة.
- التجاوز : تخطي أي مركبة أو عائق على الطريق سواء كان ثابتاً أو متحركاً أثناء قيادة المركبة في أماكن معينة وفق شروط محددة .
- الليل : الفترة الممتدة ما بين غروب الشمس وحتى شروقها .

المادة ٣- لغايات هذا القانون تصنف المركبات إلى الفئات التالية :-

- الدراجة الآلية : مركبة ذات عجلتين أو أكثر مجهزة بمحرك آلي ومصممة لنقل الأشخاص أو البضائع على أن لا يكون تصميمها على شكل سيارة ، وتشمل الدراجات الهوائية المزودة بمحرك مساعد .
- سيارة الركوب الصغيرة : السيارة المصممة لنقل ما لا يزيد على ثمانية أشخاص بمن فيهم السائق .
- سيارة الركوب الصغيرة : السيارة ذات ثلاثة أبواب حداً أدنى المصممة لنقل ما لا يزيد على ثمانية ركاب بمن فيهم السائق والتي تعمل على نقل الركاب مقابل الأجر .
- سيارة الركوب : السيارة المصممة لنقل أكثر من ثمانية ركاب

- المتوسطة : ولا يزيد على (٢٦) راكباً بمن فيهم السائق .
- الحافلة : السيارة المصممة لنقل أكثر من (٢٦) راكباً .
- سيارة الشحن الصغيرة : السيارة المصممة لنقل البضائع والتي لا يزيد وزنها الإجمالي على (٣,٥) طن .
- سيارة الشحن : السيارة المصممة لنقل البضائع والتي يزيد وزنها الإجمالي على (٣,٥) طن ولا يتجاوز (١٢) طناً .
- سيارة الشحن الكبيرة : السيارة المصممة لنقل البضائع والتي يزيد وزنها الإجمالي على (١٢) طناً .
- الرأس القاطر : المركبة المصممة لجر مقطورة أو نصف مقطورة وغير معدة للشحن بذاتها .
- القاطرة : المركبة المعدة للشحن والمجهزة لجر مقطورة .
- المقطورة : المركبة غير الآلية المصممة لتجرها القاطرة دون أن تحمل أي جزء من وزن المقطورة .
- نصف المقطورة : المركبة المصممة ليجرها رأس قاطر ويحمل جزءاً من وزنها .
- الصهريج : سيارة الشحن المجهزة بخزان مغلق لنقل المواد الغازية أو البترولية أو الزيوت النباتية أو المواد السائلة أو المسحوقة أو المواد المكونة من حبيبات .
- سيارة النقل المشترك : السيارة المصممة لنقل الأشخاص والبضائع معاً على أن لا يزيد عدد الركاب على خمسة بمن فيهم السائق ولا يزيد وزنها الإجمالي على (٣,٥) طن .
- سيارة النقل المشترك : السيارة المصممة لنقل الأشخاص والبضائع معاً على أن لا يزيد عدد الركاب على خمسة بمن

هنا من الضميمة

فيهم السائق والتي يزيد وزنها الإجمالي على (٣,٥) طن ولا يتجاوز (١٥) طناً .

مركبة تدريب السواقة : المركبة المخصصة والمجهزة لغايات تدريب السواقة وتشمل الدراجات الآلية .

سيارة الإسعاف : السيارة المعدة والمجهزة خصيصاً وبصورة دائمة لنقل الحالات العاجلة والخطيرة وتقوم بمهام طارئة .

سيارة نقل الموتى : السيارة المخصصة لنقل الموتى والتي لا يزيد وزنها الإجمالي على (٣,٥) طن .

سيارة المعوقين : سيارة الركوب الصغيرة أو سيارة الشحن الصغيرة أو سيارة النقل المشترك الصغيرة أو الدراجة الآلية على أن تكون مصممة ومجهزة وفقاً لحركة الإعاقة .

المركبة ذات : وسيلة نقل أو رفع أو جر آلية مجهزة بمعدات الاستخدام الخاص ثابتة فيها بصورة دائمة وغير قابلة للتحويل أو التبدل إلى أي صفة استعمال أخرى ولا يمكن استعمالها إلا في الأغراض المخصصة لها .

مركبة الأشغال : المركبة الآلية المصممة لاستخدامها في الأشغال الإنشائية بما في ذلك الأشغال المتعلقة بالطرق .

المركبة الزراعية : المركبة الآلية المصممة لاستخدامها في الأعمال الزراعية .

#### المركبات

المادة ٤- لغايات هذا القانون تقسم صفات تسجيل المركبات إلى ما يلي :-

المركبات الحكومية : جميع أنواع المركبات المملوكة للدولة والمخصصة حصراً لأعمالها الخاصة .

المركبات الخصوصية : المركبات المخصصة لخدمة مالكها سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً ولا يجوز تأجيرها أو استعمالها مقابل العوض أو الأجر أي كان نوعه أو وصفه .

المركبات الدبلوماسية : جميع أنواع المركبات العائدة للبعثات الدبلوماسية المعتمدة في المملكة .

المركبات العمومية : المركبات التي تعمل مقابل العوض أو الأجر أي كان نوعه أو وصفه .

مركبات التأجير : سيارات الركوب المرخصة لغايات التأجير مقابل الأجر أو العوض .

المركبات السياحية : سيارات الركوب المعدة والمرخصة لإغراض السياحة وتشمل الدراجات الآلية .

مركبات الإدخال المؤقت : المركبات المسموح لها بالإقامة في المملكة تحت وضع الإدخال المؤقت وفقاً لقانون الجمارك والأنظمة الخاصة بذلك .

المادة ٥-أ- تسجيل وترخيص جميع أنواع المركبات بما في ذلك المركبات العائدة للوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية العامة والبلديات ومجالس الخدمات المشتركة لدى إدارة الترخيص في السجلات والقيود المخصصة لذلك بعد أن يقدم مالكها الوثائق والمستندات المقررة بمقتضى هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبها ، بما في ذلك الوثائق الخاصة بالجمارك وملكية المركبة ، ويعتبر مالكها الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي سجلت باسمه .

هناك من القصر

ب- تسري على المقطورات وانصاف المقطورات أحكام التسجيل والترخيص المنصوص عليها في هذا القانون ، وتسجل وترخص كل منهما بشكل منفصل شريطة أن تحمل لوحة رقم الرأس القاطر أو القاطرة في مؤخرتها عند استعمالها .

ج- لا تسجل أي مركبة إذا لم يكن محركها وقاعدتها ( الشاصي ) يحملان الرقم المميز لكل منهما من بلد المنشأ .

المادة ٦- تستثنى المركبات التالية من أحكام التسجيل والترخيص المنصوص عليها في هذا القانون :-

- أ- المركبات الخاصة بجلالة الملك .
- ب- المركبات العائدة للقوات المسلحة والأمن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني والتي تحمل أرقاماً خاصة بأي منها في مقدمة ومؤخرة المركبة على أن يتم توثيق بياناتها لدى تلك الجهات .
- ج- المركبات المسجلة والمرخصة في الدول العربية أو الأجنبية التي تحمل لوحات خاصة بتلك الدول ومصرح لها بدخول المملكة .
- د- المقطورات التي تجر بواسطة الجرار الزراعي والمقطورات المصممة لغايات النزهة والصيد والسياحة والتي لا يتجاوز وزنها الفارغ (٧٥٠) كغم ، على أن تحمل في مؤخرتها لوحة أرقام المركبة القاطرة .

المادة ٧-أ- لا يجوز استعمال أي مركبة أو السماح للغير بقيادتها في المملكة ما لم تكن مسجلة ومرخصة وفقاً لإحكام هذا القانون وتحمل اللوحات المقررة لها من إدارة الترخيص وتثبت في المكان المخصص لها في مقدمة المركبة ومؤخرتها .

ب- يخصص لكل مركبة رقم يميزها عن غيرها حسب صفة تسجيلها وترخيصها ولا يجوز تغييره أو تبديله إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من إدارة الترخيص .

ج- إذا تم بيع المركبة الخصوصية أو نقل ملكيتها أو شطبها فلمالك المركبة الاحتفاظ بالرقم المخصص لها لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات على أن يفقد حقه فيه إذا لم يتم تخصيصه لمركبة أخرى خلال تلك المدة .

المادة ٨-أ- لا يجوز تسجيل أي مركبة أو ترخيصها أو تجديد ترخيصها إلا بعد تقديم عقد تأمين لدى إحدى شركات التأمين المسجلة في المملكة لممارسة أعمال تأمين المركبات لتغطية المسؤولية المدنية عن الضرر الذي يلحق بالغير الناجم عن استعمال تلك المركبة .

ب- لا يجوز السماح بدخول المركبات غير الأردنية إلى المملكة إلا بعد تقديم عقد تأمين يغطي المسؤولية المدنية عن الضرر الذي يلحق بالغير الناجم عن استعمال تلك المركبة في المملكة .

ج- لا يجوز للمركبات غير الأردنية دخول أراضي المملكة ما لم يكن ترخيصها ساري المفعول في بلدها طيلة مدة إقامتها في المملكة ، على أن يتم تزويد إدارة الترخيص بالبيانات المتعلقة بها لغايات التوثيق .

المادة ٩-أ- لا يجوز تسجيل وترخيص الدراجات الآلية ذات العجلتين إلا للوزارات والدوائر والمؤسسات العامة الحكومية التي تتطلب أعمالها استخدام هذا النوع من المركبات على أن لا تزيد سعة محركها على (٢٥٠ سم<sup>٣</sup>) ما لم يقرر الوزير بناءً على تنسيب المدير غير ذلك .

ب- يجوز تسجيل وترخيص دراجات (سكوتر) والدراجات الآلية ذات الثلاث والأربع عجلات وفق الأسس والشروط التي تحدد بتعليمات يصدرها الوزير بناءً على تنسيب المدير لهذه الغاية .

المادة ١٠-أ- تسجل وترخص سيارات الركوب الصغيرة وسيارات الشحن الصغيرة وسيارات النقل المشترك الصغيرة بالصفة الخصوصية باسم مالكيها مهما كانت صفة الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يملكها .

ب- على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة ، تسجل وترخص بالصفة العمومية سيارات الشحن الصغيرة المخصصة لوكلاء توزيع الغاز

ونقل البضائع لأي جهة أخرى يتطلب عملها الحصول على تصريح خاص من الجهات المختصة .

ج- يسمح للمركبات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بجر مقطورة بها مصممة لغايات النزهة والصيد والسياحة والزراعة وغير ذلك من الأغراض الخاصة شريطة أن لا يتجاوز وزنها الفارغ (٧٥٠) كغم .

د- يجوز لغير الأردنيين المسموح لهم بالإقامة السنوية في المملكة تسجيل وترخيص سيارات الركوب الصغيرة والسيارات المخصصة للمعوقين بالصفة الخصوصية بأسمائهم ، ما لم تكن هنالك موانع أخرى تحول دون ذلك .

المادة ١١-أ- لا يجوز تسجيل وترخيص المركبات الزراعية بالصفة الخصوصية إلا بأسماء المواطنين الأردنيين أو الأشخاص المعنوية المملوكة بالكامل للأردنيين .

ب- تسجل وترخص سيارات الإسعاف بالصفة الخصوصية بأسماء المستشفيات والمنظمات الدولية والإقليمية والمراكز والأندية الرياضية والجمعيات الخيرية والشركات التي تثبت حاجتها إليها شريطة استعمالها حصراً في أغراضها الخاصة وللغاية ذاتها .

ج- تسجل وترخص سيارات نقل الموتى التي لا يزيد وزنها الإجمالي على (٣٠٥) طن بالصفة الخصوصية بأسماء الجمعيات الخيرية والدينية شريطة أن تعمل بدون عوض أو أجر أيا كان نوعه ، وذلك تحت طائلة إخضاعها لرسوم التسجيل والترخيص ، على أنه يجب ترخيص هذه السيارات بالصفة العمومية للشركات والمؤسسات التي ترخص حصراً لخدمة نقل الموتى .

المادة ١٢-أ- بعد نفاذ أحكام هذا القانون ، لا تسجل سيارات الركوب المتوسطة والحافلات بالصفة الخصوصية إلا باسم أي من الجهات التالية بعد التثبت من حاجتها إليها في أعمالها وبما يتناسب مع عدد العاملين لديها :

١- المستشفيات والفنادق لاستعمالها في نقل موظفيها على أن تحدد بقرار من الوزير بناء على تنسيب المدير .

٢- المنظمات الدولية والإقليمية لاستعمالها في أغراضها الخاصة .

٣- الأندية والمراكز الرياضية المرخصة ومراكز ومؤسسات رعاية المعوقين والمسنين ودور الأيتام .

٤- الجامعات وكليات المجتمع والمدارس ورياض الأطفال لنقل طلبتها والعاملين لديها حصراً .

ب- لا يجوز رهن المركبات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة إلا للبنوك وشركات التأجير الممولة أو وكلاء الصنف المعتمدين .

ج- يلغى تسجيل وترخيص المركبات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة إذا أصبحت تلك الجهات في حكم الملقاة ، وعلى مالكيها التصرف بها خلال مدة لا تتجاوز (٦) أشهر وفق أحكام هذا القانون ، وبعبء ذلك يتم شطبها فنياً أو بيعها بالمزاد العلني .

د- تحدد الأسس والشروط والوثائق والتجهيزات والمواصفات الفنية والعمر التشغيلي المطلوب في هذه المركبات عند تسجيلها وترخيصها أو تجديد ترخيصها بتعليمات يصدرها الوزير بناء على تنسيب المدير لهذه الغاية .

المادة ١٣-أ- لا يجوز تسجيل وترخيص المركبات الإنشائية والمركبات ذات الاستخدام الخاص وسيارات الشحن المتوسطة والكبيرة وسيارات النقل المشترك الكبيرة على اختلاف أنواعها بالصفة الخصوصية ، ويقتصر تسجيلها وترخيصها على المواطنين الأردنيين أو الشركات المسجلة في المملكة .

ب- تسجل وترخص المركبات المصرح لها بنقل الركاب ومركبات التأجير ومركبات تدريب السواقة والمركبات السياحية بأسماء المواطنين الأردنيين أو الشركات المسجلة للغاية ذاتها في المملكة وفقاً لصفة تسجيل هذه المركبات المنصوص عليها في المادة (٤) من هذا القانون وأي تشريع آخر ذي علاقة ينظم عمل هذه المركبات .

هنا من الأضواء

المادة ١٤-أ- تسري رخصة المركبة لمدة سنة شمسية تبدأ من تاريخ التسجيل وتجدد عند انتهائها لمدة مماثلة بعد استيفاء الرسوم المقررة ، على أنه يجوز لمالك المركبة تجديد رخصة المركبة خلال الثلاثين يوماً التي تسبق تاريخ انتهائها.

ب- يجوز بناء على طلب مالك سيارة الركوب الصغيرة الخصوصية أن تكون مدة رخصة المركبة سنتين في حال إعفائها من الفحص الفني المقرر وفقاً للتعليمات الصادرة عن الوزير بناءً على تنسيب المدير لهذه الغاية .

ج- على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة ، تسري رخصة مركبة وسائط النقل العمومية للركاب ومركبات التاجير والسياحة وتدريب السواقة ، وسيارات الركوب المتوسطة والحافلات لمدة ستة أشهر وتجدد لمدة مماثلة عند انتهائها بعد استيفاء الرسوم المقررة .

المادة ١٥-أ- إذا لم تجدد رخصة المركبة عند انتهائها وفقاً لأحكام هذا القانون فيستوفى من مالكيها غرامة تأخير بنسبة (٥٪) من رسم الترخيص عن كل شهر تأخير أو أي جزء منه ، وتصبح قيمة الغرامة (١٠٪) إذا تجاوزت مدة التأخير ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء الترخيص .

ب- يشطب قيد تسجيل المركبة حكماً بعد مرور سنة من تاريخ انتهاء ترخيصها ، على أنه يجوز إعادة تسجيل المركبة المشطوب قيدها خلال مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء ترخيصها ، وذلك وفقاً لشروط التسجيل المنصوص عليها في هذا القانون ، واستيفاء رسوم التسجيل والترخيص والغرامات المترتبة على انتهاء ترخيصها .

ج- يستثنى من أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة وسائط النقل العمومية والتاجير والسياحة وتدريب السواقة وسيارات الركوب المتوسطة والحافلات المرخصة بالصفة الخصوصية ، فيشطب قيدها بعد مرور ستة أشهر من تاريخ انتهاء ترخيصها ، على أنه يجوز إعادة تسجيلها خلال مدة ثلاثة أشهر بعد شطب قيدها وفقاً لشروط التسجيل المنصوص عليها في هذا القانون ، واستيفاء رسوم التسجيل والترخيص والغرامات المترتبة على انتهاء ترخيصها .

د- إذا لم تتم إعادة تسجيل المركبة وفقاً لأحكام الفقرتين (ب) و(ج) من هذه المادة ، فعلى مالك المركبة شطبها فنياً ( قص الشاصي ) في إدارة الترخيص وفق أحكام هذا القانون خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ انقضاء المدد المنصوص عليها في الفقرتين (ب) و(ج) من هذه المادة ، وبكس ذلك يتم ضبطها وبيعها بالمزاد العلني .

هـ- لا تسري أحكام الفقرات (أ) و(ب) و(ج) و(د) من هذه المادة في الحالات التالية :-

- ١- إذا كانت المركبة قد توقفت عن العمل بسبب الحجز القضائي على أن تكون مضبوطة ومودعة في كراج معتمد لهذه الغاية .
- ٢- إذا كانت المركبة خارج المملكة على أن يتم تبليغ إدارة الترخيص بذلك مسبقاً وتقديم الوثائق التي تثبت ذلك .
- ٣- إذا ثبت أن المركبة مسروقة وتم ضبطها من قبل أفراد الأمن العام على أن يكون قد تم تبليغ إدارة الترخيص عن فقدانها مسبقاً وتقديم الوثائق الرسمية التي تثبت ذلك .

المادة ١٦-أ- تحدد الأبعاد القصوى والأوزان الاجمالية وقوة المحرك بالنسبة لأوزان المركبات أو مجموعة من المركبات ونقل الحمولات ذات الاحجام والأوزان الثقيلة وبرزوز الحمولة بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية على أنه لا يسمح في أي حالة من الحالات بتحميل المحور الأكثر عبثاً في المركبة أو في مجموعة المركبات ما يزيد على ثلاثة عشر طناً .

ب- تعتمد مواصفات المركبات الواردة في بيانات الشركات الصانعة وذلك إلى المدى الذي لا يتجاوز فيه حدود الأبعاد والأوزان المقررة وفقاً للنظام الصادر بمقتضى الفقرة (أ) من هذه المادة إلا إذا ثبت لادارة الترخيص عدم صحة هذه المواصفات .

المادة ١٧-أ- على الرغم مما ورد في أي قانون آخر ، يتولى الموظفون العاملون في إدارة الترخيص أو أي فرع أو قسم تابع لها صلاحية تنظيم وتصديق العقود الخاصة بالمركبات بما في ذلك عقود نقل ملكيتها ورهنها وفك رهنها وإصدار وكالات خاصة ببيعها واستعمالها وأخذ التعهدات اللازمة

وسائر التصرفات القانونية المتعلقة بها وسماع وتدوين إقرارات وأقوال الاطراف فيها أو التصديق على توقيعاتهم عليها وذلك وفقاً للأصول والاجراءات التي يطبقها الكاتب العدل في تنظيم العقود وتصديقها .  
ب- تعتمد الوكالات العامة المنظمة من غير الموظفين المذكورين في الفقرة (أ) من هذه المادة إذا كانت منظمة بين الأصول والفروع والأزواج والوكالات الخاصة والعامة الصادرة من خارج المملكة بعد تصديقها حسب الأصول .

ج - تعتبر معاملات نقل ملكية المركبات ورهنها وسائر التصرفات القانونية المتعلقة بها باطلة ما لم يتم تسجيلها وتوثيقها في إدارة الترخيص أو أي فرع أو قسم تابع لها وفقاً لاحكام هذا القانون ، وبخلاف ذلك يبقى مالكيها الأصلي أو المفوض بها قانوناً مسؤولاً عن كل التصرفات التي تصدر عن الغير فيما يتعلق بتلك المركبة .

المادة ١٨-أ- على الرغم مما ورد في أي قانون آخر ، لا يجوز نقل ملكية المركبات التي تباع إدارياً أو قضائياً بنفس صفة تسجيلها ما لم تتوافق مع أحكام هذا القانون وأي تشريع آخر ذي علاقة .

ب- إذا توفي مالك المركبة وجب على الورثة أو الوصي الشرعي قانوناً إبلاغ إدارة الترخيص عن ذلك خلال تسعين يوماً من تاريخ الوفاة وعن الشخص الذي تكون بحوزته ومسئولاً عنها وعنوانه ، إلى أن يتم نقل ملكية المركبة حسب الأصول .

المادة ١٩- لا يجوز نقل ملكية المركبة سواء كان مالكيها شخصاً طبيعياً أو معنوياً في أي من الحالتين التاليتين :-

- أ- إذا كانت المركبة مرهونة ما لم يتم فك رهنها أو بموافقة الدائن المرتهن ما لم تقرر المحكمة خلاف ذلك .
- ب- إذا وجد قيد أو حجز على المركبة ما لم يتم رفع القيد أو الحجز عنها .

المادة ٢٠-أ- تحدد لوحات المركبات حسب صفة تسجيلها ومواصفاتها وقياساتها وأثمانها وحالات الإعفاء منها بموجب نظام يصدر لهذه الغاية .  
ب- تتولى إدارة الترخيص تنظيم وصرف أرقام المركبات حسب صفة تسجيلها وترخيصها .  
ج- تتولى إدارة الترخيص طباعة جميع لوحات المركبات وفقاً للمواصفات والقياسات والأشكال التي تحدد لهذه الغاية ، ويحظر على أي شخص أو أي جهة أخرى القيام بذلك .

المادة ٢١-أ- يحظر استبدال لوحات الأرقام أو تغيير بياناتها أو استعمالها على مركبة أخرى أو تركيب لوحات إضافية على المركبة أو وضع أي مواد على لوحات الأرقام مهما كان شكلها أو نوعها .

ب-١- تصدر لوحات أرقام المركبات الأجنبية من إدارة الترخيص عند تسجيلها وترخيصها وفقاً لاحكام هذا القانون .

٢- تسلم لإدارة الترخيص لوحات المركبات الأردنية التي أصبحت غير صالحة للاستعمال أو التي تم استبدالها لأي سبب من الأسباب .

المادة ٢٢-أ-١- لا يجوز استعمال أي مركبة على الطريق إلا إذا كانت بحالة فنية جيدة وبعد التأكد من توافر المواصفات والشروط الفنية والميكانيكية والكالونية فيها .

٢- تخضع المركبات للفحص الفني في إدارة الترخيص عند تسجيلها لأول مرة أو بصورة دورية وفقاً للأنظمة والتعليمات التي تصدر لهذه الغاية .

ب- يجوز لأي فرد من أفراد الشرطة أن يقوم بإيقاف المركبات وفحصها ومعاينتها في أي وقت وله أن يحجز المركبة ورخصتها لحين تصويب أوضاعها وفقاً لاحكام هذا القانون .

ج- للوزير بناءً على تنسيب المدير أن يصدر تعليمات تتضمن شروط الفحص الفني والوسائل والتجهيزات الواجب توافرها في المركبة أو

هنا من النص

إزالتها منها لتوفير الأمن والراحة لراكبها وضمان الأمان لمستعملها و سلامة الطرق والمحافظة على البيئة .

المادة ٢٣- يجوز تحويل المركبة من فئة إلى أخرى أو من صفة إلى أخرى إذا كانت قابلة لهذا التحويل شريطة عرضها على إدارة الترخيص قبل استعمالها للتأكد من التقيد من توافر الشروط الفنية والقانونية وعوامل الأمان والسلامة الواجب توافرها في مركبات الفئة المحولة إليها ، وذلك وفق التعليمات التي يصدرها الوزير لهذه الغاية بناءً على تنسيب المدير .

المادة ٢٤-أ- لا يجوز إجراء أي تعديل أو تعديل جوهري على محرك المركبة أو هيكلها أو صندوق حملها أو قاعدتها ( الشاصي ) إلا بعد الحصول على الموافقة من إدارة الترخيص وذلك وفقاً للتعليمات التي يصدرها الوزير بناءً على تنسيب المدير لهذه الغاية على أن لا يؤدي التعديل إلى تعديل أو تغيير نوع وماركة وطراز وسنة صنع المركبة كما وردت من بلد المنشأ .

ب- لا يجوز تحويل مقود المركبة ( الاستيرنج ) من الجهة اليمنى إلى الجهة اليسرى بأي حال من الأحوال .

ج- لإدارة الترخيص إعادة حفر أرقام الشاصي والمحرك الأصلية للمركبات المسجلة والمرخصة في حال إتلافها أو إزالتها لأي سبب ما لم تكن هنالك موانع تحول دون ذلك .

د- لا يجوز لمالك المركبة إجراء أي تغيير على لون المركبة أو أي جزء منه قبل الحصول على موافقة إدارة الترخيص المسبقة وتوثيق اللون الجديد في إدارة الترخيص خلال شهر من تاريخ الموافقة .

المادة ٢٥-أ- على مالك المركبة إذا رغب في تفكيك مركبته أو إتلافها أو إخراجها من المملكة بصورة نهائية أن يبلغ إدارة الترخيص بذلك خطياً خلال مدة لا تزيد على خمسة عشر يوماً من تاريخ انتهاء الترخيص ، وأن يقوم بتسليم إدارة الترخيص أثناء هذه المدة رخصة المركبة ولوحيتها

والعمل على شطبها فنياً في حال تفكيكها أو إتلافها ، وبالعكس ذلك يترتب على مالكها دفع الرسوم المقررة والغرامات المترتبة عليها من تاريخ انتهاء ترخيصها .

ب- لإدارة الترخيص شطب المركبة فنياً ( قص الشاصي ) وإلغاء قيودها وسحب لوحاتها إذا ثبت لها بأن المركبة لم تعد صالحة فنياً للاستعمال على الطريق أو أن المركبة مخالفة فنياً لشروط الترخيص ، على أن تحدد أسس وشروط الشطب بمقتضى تعليمات يصدرها الوزير بناءً على تنسيب المدير لهذه الغاية .

ج- يجوز لمالك المركبة المسجلة في إدارة الترخيص قبل نفاذ أحكام هذا القانون والتي مضى على انتهاء ترخيصها ثلاث سنوات فأكبر بسبب عدم صلاحيتها فنياً أن يطلب من إدارة الترخيص شطبها فنياً ( قص الشاصي ) مقابل إعفائها من الرسوم والغرامات المترتبة عليها خلال مدة سنة من تاريخ نفاذ أحكام هذا القانون .

المادة ٢٦-أ- يشكل في الوزارة مكتب يسمى ( المكتب الفني المركزي لشؤون السير ) على النحو التالي :-

- ١- مندوب عن وزارة الداخلية يعينه الوزير .
  - ٢- ثلاثة مندوبين عن مديرية الأمن العام يسميهم المدير .
  - ٣- مندوب عن وزارة النقل من ذوي الاختصاص يسميه وزير النقل .
  - ٤- مندوب عن وزارة الأشغال العامة والإسكان من ذوي الاختصاص يسميه وزير الأشغال العامة والإسكان .
  - ٥- مندوب عن أي جهة يرى الوزير ضرورة تمثيلها في المكتب .
- ب- ١- يعين الوزير من بين أعضاء المكتب الفني رئيساً للمكتب .
- ٢- يعين الوزير أمين سر للمكتب يتولى إعداد جدول أعماله وتدوين محاضر اجتماعاته و تبليغ قراراته ونشرها وحفظها .
- ج- يجتمع المكتب الفني بدعوة من رئيسه أو نائبه في حال غيابه كلما دامت الحاجة إلى ذلك ويكون اجتماعه قابلاً لها بحضور أغلبية أعضائه ويتخذ

مكتبة

توصياته بأكثرية أصوات الأعضاء الحاضرين على الأقل على أن يكون الرئيس أو نائبه وأحد مندوبي الأمن العام من بينهم .  
د- يرفع المكتب الفني توصياته للوزير أو من يفوضه من غير رئيس وأعضاء المكتب للموافقة عليها .

المادة ٢٧-١- يتولى المكتب الفني المهام والصلاحيات التالية :-

- ١- إجراء الدراسات الفنية لمختلف المركبات للتأكد من مطابقتها للمواصفات العالمية وشروط الأمان والسلامة العامة .
  - ٢- اعتماد الدراسات والمخططات المتعلقة بالمركبات التي تصدرها المكاتب الهندسية المرخصة .
  - ٣- الموافقة على الدراسات المتعلقة بتصنيع أو تحويل المركبات محليا ومراقبة المصانع التي تقوم بذلك .
  - ٤- جمع المعلومات والبيانات الإحصائية الخاصة بالمركبات على اختلاف أنواعها .
  - ٥- أي أمور أخرى يرى الوزير بناءً على تنسيب المدير ضرورة إحالتها إلى المكتب لدراستها وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها .
- ب- للمكتب الفني الاستعانة بالخبراء والفنيين لبدء الرأي في الأمور المعروضة عليه وللوزير بتنسيب من رئيس المكتب صرف المكافآت المناسبة لهم ضمن المخصصات المرسودة لهذه الغاية .
- ج- لمجلس الوزراء بناءً على تنسيب الوزير منح أعضاء المكتب الفني وأمين سر المكتب الفني مكافآت مالية مقابل حضور اجتماعات المكتب والاشتراك في أعماله على أن تكون الاجتماعات خارج أوقات الدوام الرسمي .

### تدريب وترخيص السواقين

المادة ٢٨-١- باستثناء مدارس التدريب العسكرية، لا يجوز تدريب أي شخص على قيادة المركبات إلا من قبل مراكز تدريب السواقة المرخصة لهذه الغاية، شريطة أن يكون الشخص المتدرب قد أتم الثامنة عشرة سنة شمسية من العمر .

ب- يحظر على أي شخص القيام بتدريب السواقة ما لم يكن مصرح له بذلك من إدارة الترخيص .

ج- يعتبر المدرب مسئولاً جزائياً عن المخالفات والحوادث التي يرتكبها المتدرب أثناء فترة التدريب .

د- يعتبر مركز تدريب السواقة مسئولاً مدنياً عن الحوادث التي يرتكبها المتدرب أثناء إجراء الفحص العملي المقرر في إدارة الترخيص .

المادة ٢٩-١- تحدد الشروط والأحكام المتعلقة بترخيص مراكز تدريب السواقة والأعمال التي تقوم بها لغايات تدريب وتأهيل الراغبين في الحصول على رخص القيادة من الناحيتين النظرية والعملية بمقتضى تعليمات يصدرها الوزير بناءً على تنسيب المدير بما في ذلك ما يلي :-

- ١- مواصفات وتجهيزات مركبات التدريب والفحص والعمر التشغيلي لها .
  - ٢- شروط منح وتجديد تصاريح مدربي السواقة .
  - ٣- شروط تأسيس المراكز وكيفية قيامها بأعمالها .
  - ٤- تحديد مقدار الأجور وأي مبالغ أخرى تقاضاها المراكز .
- ب- لمدير إدارة الترخيص وقف العمل بالترخيص الممنوح لمركز تدريب السواقة وحجز السيارات العاملة فيه، أو وقف العمل بالتصريح الممنوح للمدرب لمدة أسبوع إذا خالف المركز أو المدرب إيا من الشروط الواردة في تعليمات مراكز تدريب السواقة، شريطة إلزامه في المرة الأولى .

هنا من النص

- ج- للوزير بناء على تنسيب المدير إلغاء أو وقف العمل للمدة التي يراها مناسبة بالترخيص الممنوح للمركز وحجز السيارات العاملة فيه وتحويلها للصفة الخصوصية، أو إلغاء أو وقف العمل بها للمدة التي يراها مناسبة بالتصريح الممنوح للمدرب في حال تكرار مخالفات المركز أو المدرب لتعليمات مراكز تدريب السوافة لاكثر من ثلاث مرات .
- د- تتولى إدارة الترخيص توليق قيود مراكز تدريب السوافة والمدربين فيها والمخالفات والإنذارات التي تم توجيهها لأي منهم .

- المادة ٣٠-١- يخضع طالب الحصول على أي فئة من فئات رخص قيادة المركبات إلى فحص نظري و عملي .
- ب- لا يجوز إعادة الفحص العملي للمتدرب قبل انقضاء مدة شهر على الأقل عن الفحص السابق ، وكذلك مضي مدة عشرة أيام على الأقل لإعادة الفحص النظري .
- ج- يجوز للمتدرب التظلم لإدارة الترخيص أو أي فرع أو قسم تابع لها من قرار لجنة الفحص العملي خلال يوم عمل من تاريخ الفحص السابق على أن يعاد الفحص من قبل لجنة أخرى ، ويكون قرارها في هذه الحالة قطعياً ، ولا يجوز إعادة الفحص إلا بعد مرور شهرين من تاريخ اعادته .

- المادة ٣١-١- يحظر على أي شخص قيادة أي مركبة ما لم يكن حائزاً على رخصة قيادة مركبة سارية المفعول صادرة عن إدارة الترخيص تخوله حق قيادتها وعلى قائد المركبة أن يحمل هذه الرخصة أثناء القيادة .
- ب- لا يجوز لمالك المركبة أو حائزها أن يسمح بقيادتها لمن لا يحمل رخصة قيادة صادرة وفقاً لأحكام هذا القانون .
- ج- يستثنى من أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة أفراد القوات المسلحة والأمن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني عند قيادتهم المركبات العالدة لتلك الجهات شريطة أن يكون بحوزتهم تصريح قيادة صادرة عن الجهات التابعين لها أثناء وجودهم في الخدمة .

- المادة ٣٢-١- يسمح بقيادة المركبات في المملكة برخص قيادة غير أردنية لأي من الأشخاص المبيينين أدناه شريطة أن يكون كل منهم قد أتم الثامنة عشرة سنة من العمر وأن تتفق فئة رخصته مع فئة المركبة التي يقودها :-
- ١- سائق المركبة المسجلة والمرخصة خارج المملكة عند قيادته تلك المركبة شريطة أن تكون بحوزته رخصة قيادة سارية المفعول صادرة عن السلطات المختصة في ذلك البلد أو رخصة قيادة دولية سارية المفعول تسمح له بقيادة تلك المركبة في حدود المدة المصرح له فيها بالبقاء في المملكة سواء كان ذلك للعبور أو للزيارة أو لمهمة محددة أو بموجب الاتفاقيات الدولية أو الثنائية التي تكون المملكة طرفاً فيها .
- ٢- سائقي سيارات الركوب الصغيرة السياحية والدراجات السياحية الحائزين على رخص قيادة أجنبية سارية المفعول صادرة عن السلطات المختصة في بلدانهم أو رخصة قيادة دولية سارية المفعول تخولهم حق قيادتها في المملكة ، أما إذا كان حاصلاً على رخصة قيادة أردنية فيبتعين عليه استعمالها .
- ب- على سائق المركبة إبراز رخصة القيادة والمركبة وعقد التأمين أو تصريح القيادة أو تصريح التدريب عند طلبها من أفراد الأمن العام .
- المادة ٣٣- يخصص رقم ثابت لكل سائق بنض النظر عن فئات الرخص الحائز عليها ، وفي حال حصول السائق على أكثر من فئة من فئات رخص القيادة يتم إصدارها في بطاقة واحدة على أن تبين فئات المركبات المسموح له قيادتها .

- المادة ٣٤-١- تصنف رخص قيادة المركبات إلى الفئات التالية :-
- الفئة الأولى : رخصة لقيادة جميع أنواع الدراجات الآلية .
- الفئة الثانية : رخصة لقيادة مركبة أشغال أو رخصة قيادة مركبة زراعية .

الفئة الثالثة : رخصة لقيادة مركبة خصوصية لا يزيد وزنها الإجمالي على (٣,٥) طن أو سيارة ركوب خصوصية لا يزيد عدد ركابها على ثمانية ركاب بمن في ذلك السائق.

الفئة الرابعة : رخصة لقيادة مركبة لا يزيد وزنها الإجمالي على (٥) اطنان أو سيارة ركوب عمومية لا يزيد عدد ركابها على ثمانية ركاب بمن في ذلك السائق ، ولا تصرف هذه الرخصة لطلابها إلا بعد مرور سنة على الأقل من تاريخ حصوله على رخصة قيادة من الفئة الثالثة سارية المفعول.

الفئة الخامسة: رخصة لقيادة مركبة لا يزيد وزنها الإجمالي على (١٢) طناً أو سيارة ركوب لا يزيد عدد ركابها على (٢٦) راكبا بمن فيهم السائق ولا تصرف لطلابها إلا بعد مرور سنة على الأقل من تاريخ الحصول على رخصة قيادة من الفئة الرابعة سارية المفعول .

الفئة السادسة : رخصة لقيادة المركبة التي يزيد وزنها الإجمالي على (١٢) طناً أو قاطرة ومقطورة أو رأس قاطرة ونصف مقطورة ، أو رخصة لقيادة الحافلات التي يزيد عدد ركابها على (٢٦) راكباً بمن فيهم السائق ، ولا تصرف لطلابها إلا بعد مرور سنة على الأقل من تاريخ حصوله على رخصة قيادة من الفئة الخامسة سارية المفعول .

الفئة السابعة : رخصة لقيادة سيارة ركوب صغيرة خاصة بالمعوقين أو دراجة آلية خاصة أو سيارة شحن خاصة صغيرة أو سيارة نقل مشترك صغيرة مصممة ومجهزة لطلاب ذاتها وتشمل قيادة سيارات الاتوماتيك وفقاً لحركة الاعاقة ، على ان يدون رقم المركبة المجهزة على رخصة القيادة للشخص المعني بها .

ب- يستثنى من المدة المقررة بين فئات رخص القيادة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة الاشخاص الذين صنفوا كسائقي سيارات من الدرجة الاولى في القوات المسلحة الاردنية والامن العام والمخابرات

العام والدفاع المدني ، لفايات الحصول على رخصة قيادة من الفئة السادسة شريطة التثبت من ذلك واجتياز جميع الفحوصات المقررة ، كما يجوز للاشخاص الذين صنفوا كسائقي سيارات من الدرجة الثانية في القوات المسلحة الاردنية والامن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني ، الحصول على رخصة قيادة من الفئة الخامسة ، شريطة التثبت من ذلك واجتياز جميع الفحوصات المقررة .

ج- باستثناء رخص القيادة من الفئة الاولى والثانية والسابعة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة يجوز لمن يحمل رخصة قيادة من أي فئة اخرى ان يقود مركبة يجوز قيادتها برخصة قيادة من فئة دون فئة الرخصة التي يحملها .

المادة ٣٥-أ- بعد مرور سنة من تاريخ نفاذ احكام هذا القانون لا يجوز لحاملي رخص القيادة من الفئات الرابعة والخامسة والسادسة قيادة وسائط النقل العمومية للركاب بأنواعها المختلفة وسيارات الركوب المتوسطة والحافلات وسيارات نقل المواد الخطرة وسيارات التاجير والسياحة باستثناء سيارات الركوب الصغيرة والدراجات المخصصة لفايات السياحة إلا بعد الحصول على تصريح قيادة سنوي صادر عن إدارة الترخيص .

ب- يشترط في طالب الحصول على تصريح قيادة المركبات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة ما يلي :-

١- أن يكون أردني الجنسية ويحسن القراءة والكتابة ، ولا يقل عمره عن (٢٥) سنة .

٢- ان يكون حائزاً على رخصة قيادة سارية المفعول تخوله قيادة المركبة المطلوبة .

٣- أن يكون حسن السيرة والسلوك وغير محكوم بجناية أو بجنحة مخلة بالشرف أو الأمانة أو الآداب العامة أو صدور حكم عليه بجرم حيازة أو تعاطي أو الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية مدة لا تقل عن خمس سنوات تسبق تاريخ تقديم الطلب .

٤- أن لا يكون قد ارتكب حادثاً مروعياً أدى إلى تعطيل أو إيذاء شخص مدة لا تقل عن شهر أو وفاته خلال الستين اللتين تسبقان تاريخ تقديم الطلب ، وأن لا يكون قد ارتكب ثلاث مخالفات سير من المنصوص عليها في المادة (٦٤) من هذا القانون خلال السنة التي تسبق تقديم الطلب .

٥- أن يجتاز الدورة المقررة لهذه الغاية في المعهد المروري الاردني .

٦- أن يجتاز الفحص الطبي السنوي .

٧- أن يسدد جميع غرامات مخالفات السير المحكوم بها .

ج- يشترط لتجديد التصريح السنوي توافر الشروط المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة باستثناء البند (٥) منها .

المادة ٣٦-١- مع مراعاة أحكام الفقرتين (ب) و (ج) من هذه المادة يشترط في طالب الحصول على رخصة القيادة ما يلي :-

١- أن يكون لائقاً صحياً وفقاً للشروط الصحية واللياقة البدنية لمزاولة قيادة المركبات التي تصدر بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية .

٢- أن يكون مسموحاً له بالإقامة السنوية في المملكة إذا لم يكن أردنياً .

٣- أن يجتاز الفحص النظري والعملي المقرر .

ب- يشترط في طالب الحصول على رخصة قيادة من الفئات (الأولى، الثانية، الثالثة، السابعة) أن يكون قد أتم الثامنة عشرة سنة شمسية على الأقل من العمر ولا يتجاوز الخامسة والستين سنة لطالبي الحصول على رخصة قيادة من الفئة الثانية .

ج- يشترط في طالب الحصول على رخصة قيادة من الفئة الرابعة أن يكون قد أتم إحدى وعشرين سنة شمسية على الأقل من العمر ولا يتجاوز الخامسة والستين سنة .

د- يحدد الوزير بناءً على تنسيب المدير الوثائق والاوراق الواجب تقديمها للحصول على رخصة القيادة أو تجديدها أو أي إجراء آخر يتعلق بها .

المادة ٣٧-١- يشترط في طالب رخصة القيادة من الفئات الأولى والثانية والرابعة والخامسة والسادسة ما يلي :-

١- أن يكون أردني الجنسية .

٢- أن يكون حسن السيرة والسلوك .

٣- أن لا يكون موظفاً حكومياً لغايات الحصول على الفئات (الثانية، الرابعة، الخامسة، السادسة) ، ويستثنى من ذلك السائقون المصنفون في الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية والبلديات .

ب- تحدد شروط إصدار وتجديد وإلغاء وسحب رخص القيادة لغير الأردنيين وفقاً للتعليمات التي يصدرها الوزير لهذه الغاية بناءً على تنسيب المدير شريطة توافر ما يلي :

١- أن يكون من دولة تسمح للأردنيين بحمل رخصة سوق مماثلة .

٢- أن تتوفر فيه شروط الحصول على الرخصة بمقتضى أحكام هذا القانون .

المادة ٣٨-١- تصدر رخص القيادة على النحو التالي :-

١- رخص القيادة للأردنيين من الفئات (الأولى، الثانية، الثالثة، الرابعة، الخامسة، السادسة) لمدة خمس سنوات ولجديد لمدة مماثلة من تاريخ انتهائها، حتى بلوغ سن الخامسة والستين، وبعد ذلك تجدد كل سنتين .

هنا من النص

٢- رخص القيادة لغير الاردنيين لمدة خمس سنوات للفئة ( الثالثة ) وتجدد لمدة مماثلة من تاريخ انتهائها حتى بلوغ سن الخامسة والستين ، وبعد ذلك تجدد كل سنتين ، ورخص القيادة من الفئات ( الاولى ، الثانية ، الرابعة ، الخامسة ، السادسة ) لمدة سنة واحدة وتجدد لمدة مماثلة من تاريخ انتهائها .

٣- رخص القيادة من الفئة السابعة لمدة سنتين وتجدد لمدة مماثلة من تاريخ انتهائها .

ب- تجدد رخص القيادة من مختلف الفئات بعد اجراء الفحص الطبي واستيفاء الرسوم المقررة وتسديد جميع الغرامات المحكوم بها على السائق .

ج- اذا لم تجدد رخصة القيادة عند انتهائها وفقاً لاحكام هذا القانون فيستوفى من صاحبها غرامة تأخير بنسبة (٥٪) من مقدار رسم التجديد عن كل شهر تأخير او اي جزء منه .

د- للمدير ولأسباب مبررة إعادة الفحص الطبي والنظري والعملي لحاملي رخص القيادة بغض النظر عن سريان مفعولها لغايات التحقق من شروط الحصول عليها وفقاً لاحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبية .

هـ- لإدارة الترخيص الاحتفاظ برخص القيادة بناءً على طلب الدوائر والمؤسسات الحكومية ، ولا تسلم لأصحابها إلا بموافقة تلك الجهات وعدم وجود موانع قانونية تحول دون ذلك .

المادة ٣٩- تعتبر رخص القيادة الصادرة قبل نفاذ احكام هذا القانون وكأنها صادرة بمقتضاه ويحق لحاملها استعمالها لحين انتهاء المدة المحددة فيها .

المادة ٤٠- للوزير بناءً على تنسيب المدير أن يستثني من الفحص النظري او العملي المقررين او كليهما للحصول على رخصة قيادة من الفئة الثالثة الاشخاص

الحاصلين على رخص قيادة صادرة عن السلطات المختصة في الدول العربية او الاجنبية في أي من الحالتين التاليتين :-

- أ- الأردني الذي يحمل رخصة قيادة اجنبية سارية المفعول على أن تعادل فئة الرخصة الاردنية ، وأن تكون الرخصة الاصلية بحوزته .
- ب- غير الأردني الذي يحمل رخصة قيادة سارية المفعول على أن تعادل فئة الرخصة الاردنية وأن تكون الرخصة الاصلية بحوزته شريطة توافر مبدأ المعاملة بالممثل ما لم يقرر الوزير بناءً على تنسيب المدير خلاف ذلك وأن تتوافر في طالب الرخصة شروط الحصول على الرخصة بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة ٤١ أ- للوزير بناءً على تنسيب المدير وقف العمل برخص القيادة او تصاريح القيادة وسحبها او حجزها او إلغاؤها نهائياً أو للمدة التي يحددها اذا ثبت ان حائزها فقد أهلية الحصول عليها وفقاً لاحكام هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه ، بما في ذلك الحالات التالية :-

- ١- الأشخاص الذين ثبت عدم لياقتهم الصحية وفقاً لقرارات اللجان الطبية الرسمية الحكومية او العسكرية .
- ٢- إذا كان حائزها يشكل خطراً على أرواح المواطنين والممتلكات العامة والخاصة .
- ٣- إذا ثبت ان حائزها قدم أي وثيقة مزورة او مصدقة كاذبة او بيانات كاذبة او انتحل صفة الغير للغايات الحصول على الرخصة او التصريح .
- ٤- إذا ثبت بقرار قطعي من المحكمة المختصة ان حائزها ارتكب حادث سير مقتتل او مقصود .
- ٥- إذا كان من مكرري حوادث المرور او الدهس التي ينتج عنها وفيات او اصابات بليغة .

- ٦- إذا كان من أرباب السوابق الاجرامية او المهرين .  
 ٧- الأشخاص المدمنين على الكحول او المخدرات او المؤثرات العقلية .  
 ٨- إذا فقد حائزها الجنسية الأردنية .  
 ٩- أي حالة أخرى يرى الوزير فيها ضرورة تقييدها السلامة المرورية او المصلحة العامة .  
 ب- للوزير بناءً على تنسيب المدير إعادة رخص القيادة أو تصاريح القيادة لأصحابها مقابل تقديم كفالة عدلية او مالية لا يزيد مقدارها على (٥٠٠) خمسة آلاف دينار لضمان عدم تكرار السبب ، تحت طائلة مصادرة مقدارها .

المادة ٤٢-١- تصدر رخصة القيادة الدولية من نادي السيارات الملكي في المملكة وفقاً للشروط التالية :-

- ١- ان يكون طالب الرخصة حائزاً على رخصة قيادة سارية المفعول صادرة عن السلطات المختصة في المملكة او خارجها .  
 ٢- ان تحمل الرخصة الدولية الصورة الشخصية لحاملها .  
 ب- لا تعتبر رخصة القيادة الدولية الصادرة في المملكة صالحة لقيادة المركبات فيها .  
 ج- لا تعتمد رخص القيادة الدولية الصادرة في المملكة او من خارجها لغايات الحصول على رخص القيادة من مختلف القنات المنصوص عليها في هذا القانون .  
 د- تصدر رخصة القيادة الدولية لمدة سنة شمسية وتجدد لمدة مماثلة .

المادة ٤٣-١- على نادي السيارات الملكي فتح وتنظيم السجلات والقيود الخاصة بالرخص الاجنبية وبياناتها واسماء وجنسيات اصحابها ، اضافة الى بيانات الرخص الدولية التي يتم اصدارها .

- ب- على نادي السيارات الملكي تزويد ادارة الترخيص بتفاصيل الرخص الدولية التي يتم اصدارها والتجديدات التي تطرأ عليها بصورة دورية .  
 ج- للوزير بناءً على تنسيب المدير منح صلاحيات إصدار الرخص الدولية لأي جهة أخرى وفقاً للأحكام والشروط الواردة في هذا القانون .

المادة ٤٤- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر ، على وزارة الصحة والخدمات الطبية الملكية والاطباء المختصين في الامراض النفسية والعصبية في القطاع الخاص تزويد ادارة الترخيص باسماء المرضى الذين يعانون من الامراض النفسية او العصبية والتي تشكل خطراً على السلامة المرورية ، على ان تعامل هذه المعلومات بسرية تامة وعدم الافصاح عنها تحت طائلة المسائلة القانونية ، ويقتصر الاطلاع عليها واستخدامها لغايات التدقيق عند طلب الحصول على رخص القيادة وتجديدها او أي اجراء آخر يتعلق بها .

#### الرسوم

المادة ٤٥- تحدد الرسوم الواجب استيفاؤها بمقتضى احكام هذا القانون بموجب أنظمة تصدر لهذه الغاية .

المادة ٤٦- يخصص ما نسبته (١٥٪) من رسوم معاينة وفحص المركبات للموظفين الذين يقومون باعمال المعاينة والفحص الذي تجر به ادارة الترخيص تنفيذاً لأحكام هذا القانون او الانظمة او التعليمات الصادرة بمقتضاه ويتم توزيع حصيلة تلك النسبة بقرار من مدير إدارة الترخيص .

المادة ٤٧-١- يخصص ما نسبته (٤٠٪) من رسوم الترخيص المستوفاة بموجب احكام هذا القانون للمجالس البلدية أو أي سلطة أو هيئة تتولى صلاحيات تلك المجالس بمقتضى التشريعات النافذة ويتم توزيعها بقرار من مجلس الوزراء .

- ٦- إذا كان من أرباب السوابق الاجرامية أو المهربين .  
 ٧- الأشخاص المدمنين على الكحول أو المخدرات أو المؤثرات العقلية .  
 ٨- إذا فقد حائزها الجنسية الأردنية .  
 ٩- أي حالة أخرى يرى الوزير فيها ضرورة تفتيتها السلامة المرورية أو المصلحة العامة .  
 ب- للوزير بناءً على تنسيب المدير إعادة رخص القيادة أو تصاريح القيادة لأصحابها مقابل تقديم كفالة عدلية أو مالية لا يزيد مقدارها على (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار لضمان عدم تكرار السبب ، تحت طائلة مصادرة مقدارها .

- المادة ٤٢-أ- تصدر رخصة القيادة الدولية من نادي السيارات الملكي في المملكة وفقاً للشروط التالية :-  
 ١- أن يكون طالب الرخصة حائزاً على رخصة قيادة سارية المفعول صادرة عن السلطات المختصة في المملكة أو خارجها .  
 ٢- أن تحمل الرخصة الدولية الصورة الشخصية لحاملها .  
 ب- لا تعتبر رخصة القيادة الدولية الصادرة في المملكة صالحة لقيادة المركبات فيها .  
 ج- لا تعتمد رخص القيادة الدولية الصادرة في المملكة أو من خارجها لغايات الحصول على رخص القيادة من مختلف الفئات المنصوص عليها في هذا القانون .  
 د- تصدر رخصة القيادة الدولية لمدة سنة شمسية وتجدد لمدة مماثلة .

المادة ٤٣-أ- على نادي السيارات الملكي فتح وتنظيم السجلات والقيود الخاصة بالرخص الاجنبية وبياناتها واسماء وجنسيات اصحابها ، اضافة الى بيانات الرخص الدولية التي يتم اصدارها .

- ب- على نادي السيارات الملكي تزويد ادارة الترخيص بتفاصيل الرخص الدولية التي يتم اصدارها والتجديدات التي تطرأ عليها بصورة دورية .  
 ج- للوزير بناءً على تنسيب المدير منح صلاحيات اصدار الرخص الدولية لأي جهة أخرى وفقاً للأحكام والشروط الواردة في هذا القانون .

المادة ٤٤- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر ، على وزارة الصحة والخدمات الطبية الملكية والاطباء المختصين في الامراض النفسية والعصبية في القطاع الخاص تزويد ادارة الترخيص باسماء المرضى الذين يعانون من الامراض النفسية او العصبية والتي تشكل خطراً على السلامة المرورية ، على ان تعامل هذه المعلومات بسرية تامة وعدم الافصاح عنها تحت طائلة المسائلة القانونية ، ويقتصر الاطلاع عليها واستخدامها لغايات التدقيق عند طلب الحصول على رخص القيادة وتجديدها أو أي إجراء آخر يتعلق بها .

#### الرسوم

المادة ٤٥- تحدد الرسوم الواجب استيفاؤها بمقتضى أحكام هذا القانون بموجب أنظمة تصدر لهذه الغاية .

المادة ٤٦- يخصص ما نسبته (١٥٪) من رسوم معانة وفحص المركبات للموظفين الذين يقومون بأعمال المعاينة والفحص الذي تجربته ادارة الترخيص تنفيذاً لأحكام هذا القانون أو الأنظمة أو التعليمات الصادرة بمقتضاه ويتم توزيع حصيلة تلك النسبة بقرار من مدير إدارة الترخيص .

المادة ٤٧-أ- يخصص ما نسبته (٤٠٪) من رسوم الترخيص المستوفاة بموجب أحكام هذا القانون للمجالس البلدية أو أي سلطة أو هيئة تتولى صلاحيات تلك المجالس بمقتضى التشريعات النافذة ويتم توزيعها بقرار من مجلس الوزراء .

ب- يخصص ما نسبته (١٠٪) من رسوم الترخيص المستوفاة بموجب هذا القانون لمديرية الأمن العام لصرفها في مجالات تطوير العمل في إدارة الترخيص .

المادة ٤٨- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر ، يخصص ما نسبته (٣٠٪) من عوائد غرامات مخالفات السير المستوفاة بمقتضى أحكام هذا القانون لصالح مديرية الأمن العام على أن توزع على النحو التالي :-

- أ- (٧٠٪) لإنفاقها في مجالات السلامة المرورية على أن تحدد أسس وشروط الإنفاق منها بقرار من المدير .
- ب- (٣٠٪) للأفراد العاملين في مجال ضبط مخالفات السير والبيئة والرقابة المرورية وتنظيم حركة السير في مديرية الأمن العام على أن تحدد أسس وشروط الإنفاق منها بقرار من المدير .

المادة ٤٩-أ- يستوفى من السائق الذي يتسبب بوقوع حادث مروري الرسم المقرر عند اجراء الكشف على موقع الحادث والتحقيق فيه وتنظيم التقرير الخاص بذلك وذلك وفقاً للأنظمة التي تصدر بمقتضى هذا القانون ، على أن يعفى من هذا الرسم إذا كان المتسبب بالحادث متوفياً .

ب- تخصص الرسوم المحصلة بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة لصالح المديرية وتصرف بقرار من المدير في مجالات تطوير التحقيق الفني في الحوادث المرورية وتحليلها .

المادة ٥٠-أ- يعفى من الرسوم المنصوص عليها في هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه جلالة الملك .

ب- يعفى من رسوم رخصة القيادة العاملين في الهيئات السياسية أو القنصلية في المملكة من غير الأردنيين شريطة المعاملة بالمثل .

المادة ٥١-أ- لا تستوفى رسوم التسجيل والترخيص والفحص الفني عن المركبات المسجلة باسم القصور الملكية العامة والمركبات المملوكة للحكومة والمؤسسات والهيئات الرسمية العامة والبلديات ومجالس الخدمات المشتركة .

ب- لا تستوفى رسوم التسجيل والترخيص عن مركبات موظفي السلك الدبلوماسي السياسي والقنصلي في المملكة ( باستثناء سيارات القناصل الفخريين ) شريطة المعاملة بالمثل .

ج- لا تستوفى رسوم التسجيل والترخيص عن المركبات التالية المملوكة للأردنيين :-

- ١- سيارات إطفاء الحريق .
  - ٢- سيارات نقل الموتى المرخصة بالصفة الخصوصية .
  - ٣- المركبات الزراعية التي لا تستخدم كواسطة للنقل .
  - ٤- المركبات الخاصة بالمعوقين والمجهزة لهذه الغاية .
- د- مع مراعاة أحكام الفقرتين (ب) و (ج) من هذه المادة ، إذا انتهت مدة ترخيص أي من المركبات المنصوص عليها في هاتين الفقرتين ولم يتم مالكها بتجديد ترخيصها فيغرم مبلغ عشرة دنانير عن كل شهر تأخير ولهذه الغاية يعتبر جزء الشهر شهراً .

هـ- تخضع المركبات المنصوص عليها في الفقرة (ج) من هذه المادة إلى رسوم إعادة التسجيل إذا تجاوزت مدة انتهاء ترخيصها المدة المقررة بموجب هذا القانون .

و- لا تستوفى رسوم التسجيل عن المركبات التي تدخل المملكة بصفة الإدخال المؤقت ، وبقي خاضعة لرسوم الترخيص السنوية .

ز- يستوفى نصف الرسم المقرر عن نقل ملكية المركبات إذا تمت بين الأزواج والأصول والفروع .

ح- تستوفى عن المركبات التي تدخل المملكة بلوحات أجنبية ورخص إدخال مؤقتة صادرة عن دائرة الجمارك رسوم الترخيص المقررة

لمثيلاتها من السيارات الأردنية حسب مدة إقامتها في المملكة ، ووفق التعليمات التي تحددها دائرة الجمارك الأردنية .

المادة ٥٢-أ- إذا انتقلت ملكية المركبة من شخص مستثنى أو معفى من رسوم التسجيل أو الترخيص إلى شخص آخر فعليه تسجيل المركبة بعد دفع جميع الرسوم المقررة عليها وفقاً لأحكام هذا القانون من تاريخ انتقال ملكيتها إليه .

ب- إذا ضبطت أي مركبة تسير بدون تسجيل وترخيص يستوفى من مالكيها رسوم التسجيل والترخيص المقررة من تاريخ التخليص الجمركي عليها .

#### المخالفات والعقوبات

المادة ٥٣-أ- يجوز لأي فرد من أفراد الشرطة حجز المركبة في أي من الحالات التالية :-

- ١- إذا كانت المركبة غير مسجلة أو انتهى ترخيصها مدة لا تقل عن أسبوعين أو كانت رخصة المركبة مزورة .
- ٢- إذا كان سائق المركبة غير حاصل على رخصة قيادة .
- ٣- إذا كانت المركبة تسير على الطريق بدون لوحات أرقام أو تحمل لوحة أرقام مزورة أو غير مطابقة لصفة التسجيل والترخيص .
- ٤- قيادة وسائل النقل العمومية للركاب أثناء سحب تصريح التسيير الممنوح لها أو وقف العمل به أو انتهائه .
- ٥- إذا كانت المركبة تنفث الدخان أو تخرج أي مواد أخرى ملوثة وينسب تتجاوز ما تحدده التعليمات الصادرة لهذه الغاية .
- ٦- قيادة المركبة المخصصة والمجهزة تجهيزاً خاصاً للمعوقين .
- ٧- استعمال أي مركبة بما في ذلك الدراجة الآلية في غير الأغيات والأغراض المرخصة من أجلها .
- ٨- قيادة الدراجة الآلية من غير السائق المسموح له بقيادتها .

٩- سير المركبة ضمن مركبات تسير على شكل مواكب بصورة تعطل حركة السير أو خروج الركاب من نوافذ المركبة أثناء سيرها .

١٠- قيادة المركبة بصورة تشكل خطراً على مستخدمي الطرق أو القيام بأي حركات استعراضية على الطرق .

١١- إذا أجري على المركبة أي تعديل أو تبديل جوهري أو تغيير لونها خلافاً لإحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه .

١٢- قيادة المركبة دون توافر الوسائل الفنية والميكانيكية الأساسية الواجب توافرها فيها أو عدم صلاحيتها بما في ذلك ما يلي :-

- المكابح ( الفرامل ) وتشمل المكابح اليدوية ( الهانديريك ) .

- أنوار الطريق الأمامية أو الخلفية .

- جهاز عادم الصوت .

- هيكل المركبة بما يشكل خطراً على مستعملي الطريق .

١٣- إذا تم تركيب مضخم على عادم الصوت للمركبة .

١٤- تركيب أجهزة ضوئية أو صوتية على المركبات غير المسموح لها بذلك .

ب- يستمر حجز المركبة وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة مدة لا تزيد على أسبوع ما لم يقرر مدير إدارة الترخيص خلاف ذلك ولا تسلم لمالكها بعد انتهاء مدة الحجز إلا بعد تصويب أوضاعها واستيفاء الرسوم والغرامات المترتبة عليها وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه .

ج- مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة ، إذا تبين أن المركبة المحجوزة غير صالحة فنياً وبحاجة للإصلاح في الورش الفنية تسلم المركبة لمالكها شريطة استرداد لوحاتها ورخصتها مقابل تقديم تعهد خطي لا يزيد مقداره على (١٠٠٠) ألف دينار للقيام بإصلاحها خلال المدة التي تحددها اللجنة الفنية المختصة على أن يتم نقل المركبة بواسطة الونش ويحظر استعمالها على الطرق طيلة مدة إصلاحها إلا بعد

هذه هي النسخة

لمثيلاتها من السيارات الأردنية حسب مدة إقامتها في المملكة ، ووفق التعليمات التي تحددها دائرة الجمارك الأردنية .

المادة ٥٢-أ- إذا انتقلت ملكية المركبة من شخص مستثنى أو معفى من رسوم التسجيل أو الترخيص إلى شخص آخر فعليه تسجيل المركبة بعد دفع جميع الرسوم المقررة عليها وفقاً لأحكام هذا القانون من تاريخ انتقال ملكيتها إليه .

ب- إذا ضبطت أي مركبة تسير بدون تسجيل وترخيص يستوفى من مالكيها رسوم التسجيل والترخيص المقررة من تاريخ التخليص الجمركي عليها .

#### المخالفات والعقوبات

المادة ٥٣-أ- يجوز لأي فرد من أفراد الشرطة حجز المركبة في أي من الحالات التالية :-

- ١- إذا كانت المركبة غير مسجلة أو انتهت ترخيصها مدة لا تقل عن اسبوعين أو كانت رخصة المركبة مزورة .
- ٢- إذا كان سائق المركبة غير حاصل على رخصة قيادة .
- ٣- إذا كانت المركبة تسير على الطريق بدون لوحات أرقام أو تحمل لوحة أرقام مزورة أو غير مطابقة لصفة التسجيل والترخيص .
- ٤- قيادة وسائط النقل العمومية للركاب أثناء سحب تصريح التسيير الممنوح لها أو وقف العمل به أو انتهائه .
- ٥- إذا كانت المركبة تنفث الدخان أو تخرج أي مواد أخرى ملوثة وينسب لتجاوز ما تحدده التعليمات الصادرة لهذه الغاية .
- ٦- قيادة المركبة المخصصة والمجهزة تجهيزاً خاصاً للمعوقين .
- ٧- استعمال أي مركبة بما في ذلك الدراجة الآلية في غير الأغيات والأغراض المرخصة من أجلها .
- ٨- قيادة الدراجة الآلية من غير السائق المسموح له بقيادتها .

٩- سير المركبة ضمن مركبات تسير على شكل مواكب بصورة تعطل حركة السير أو خروج الركاب من نوافذ المركبة أثناء سيرها .

١٠- قيادة المركبة بصورة تشكل خطراً على مستخدمي الطرق أو القيام بأي حركات استعراضية على الطرق .

١١- إذا أجري على المركبة أي تعديل أو تبديل جوهري أو تغيير لونها خلافاً لإحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه .

١٢- قيادة المركبة دون توافر الوسائل الفنية والميكانيكية الأساسية الواجب توافرها فيها أو عدم صلاحيتها بما في ذلك ما يلي :-

- المكابح ( الفرامل ) وتشمل المكابح اليدوية ( الهاندبريك ) .
- أنوار الطريق الأمامية أو الخلفية .
- جهاز عادم الصوت .

- هيكل المركبة بما يشكل خطراً على مستعملي الطريق .

١٣- إذا تم تركيب مضخم على عادم الصوت للمركبة .

١٤- تركيب أجهزة ضوئية أو صوتية على المركبات غير المسموح لها بذلك .

ب- يستمر حجز المركبة وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة مدة لا تزيد على أسبوع ما لم يقرر مدير إدارة الترخيص خلاف ذلك ولا تسلم لمالكها بعد انتهاء مدة الحجز إلا بعد تصويب أوضاعها واستيفاء الرسوم والغرامات المترتبة عليها وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه .

ج- مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة ، إذا تبين أن المركبة المحجوزة غير صالحة فنياً وبحاجة للإصلاح في الورش الفنية تسلم المركبة لمالكها شريطة استرداد لوحاتها ورخصتها مقابل تقديم تعهد خطي لا يزيد مقداره على (١٠٠٠) ألف دينار للقيام بإصلاحها خلال المدة التي تحددها اللجنة الفنية المختصة على أن يتم نقل المركبة بواسطة الونش ويحظر استعمالها على الطرق طيلة مدة إصلاحها إلا بعد

هذه من النص

تصويب اوضاعها وفقاً لاحكام هذا القانون ، وبخلاف ذلك يستوفى مقدار التعهد لصالح الخزينة .

د- يجوز لأي فرد من افراد الشرطة حجز المركبة إدارياً لمدة لا تزيد على اسبوع عند ارتكاب أي من المخالفات التالية :-

- ١- تحميل ركاب زيادة عن الحد المقرر في وسائل نقل الركاب العمومية ( المتوسطة ، الحافلات ) بما يزيد على عشرة أشخاص .
- ٢- تغيير خط الاتجاه أو عدم الوصول الى نهاية الخط المقرر أو عدم التقيد بمسار الخط المقرر أو الامتناع عن تحميل الركاب أو انتقالهم دون سبب مشروع في وسائل نقل الركاب العمومية .
- ٣- استعمال المركبة المرخصة بالصفة الخصوصية مقابل الاجر أو العوض أي كان نوعه أو وصفه .

هـ- تستوفى عن المركبات المحجوزة بدل إيواء عن كل يوم وفق النظام الذي يصدر بمقتضى هذا القانون .

المادة ٥٤-أ- للمدير أو من يفوضه تشكيل لجنة مؤلفة من المديرية ووزارة المالية وأي جهة أخرى ذات علاقة لبيع المركبات المحجوزة بالمزاد العلني أو مصادرتها في حال عدم مراجعة مالكها أو المطالبة بها أو عدم استلامها أو التنازل عنها لصالح الخزينة خلال مدة (١٢) شهراً من تاريخ حجزها على أن يتم الإعلان عنها بواسطة صحيفتين محليتين يوميتين ما لم تكن هنالك قضية منظورة أمام القضاء بشأن تلك المركبة .

ب- يحتفظ بأمان المركبات التي يتم بيعها وفقاً لاحكام الفقرة (أ) من هذه المادة على سبيل الأمانة بعد استيفاء ما يترتب عليها من رسوم وغرامات وبدل إيواء ورسوم نفقات البيع على أن تصبح ملكاً للخزينة إذا مضى عليها مدة ثلاث سنوات من تاريخ بيعها دون المطالبة بها .

المادة ٥٥- يجوز لأي فرد من افراد الشرطة أن يلقي القبض دون مذكرة على سائق أي مركبة وحجز رخصة القيادة ورخصة المركبة وتصريح القيادة وتصريح التدريب إذا ارتكب أياً من المخالفات التالية :-

- أ- التسبب في وفاة شخص أو إيدائه بسبب قيادة المركبة .
- ب- الفرار من مكان الحادث أو محاولة ذلك .
- ج- قيادة المركبة دون الحصول على رخصة قيادة أو أثناء فترة سحبها أو وقف العمل بها .
- د- قيادة مركبة برخصة قيادة أو رخصة مركبة أو تصريح أو لوحات أرقام مزورة .
- هـ- قيادة مركبة بدون لوحات أرقام .

- و- قيادة المركبة بطريقة منهورة تشكل خطراً على مستخدمي الطرق أو القيام بأي حركات استعراضية على الطرق .
- ز- قيادة المركبة تحت تأثير الكحول أو أي مخدر يفقد سائقها السيطرة على قيادتها أو تناول الكحول أثناء القيادة .
- ح- الامتناع عن إبراز رخصة القيادة أو رخصة المركبة أو تصريح القيادة لغايات تحرير المخالفة التي ارتكبها أو عجزه عن إثبات هويته على أن يفرج عنه حال إثبات هويته ما لم تكن المخالفة المركبة تستوجب توقيفه .

ط- قيادة المركبة المسروقة أو المطلوبة أو إذا كان سائق المركبة مطلوب لإلقاء القبض عليه .

ي- قيادة المركبة بفئة رخصة قيادة لا تخول السائق حق قيادتها .

ك- امتناع السائق عن إعطاء عينة من النفس عند طلب ذلك من افراد الشرطة إذا وجد ما يستدعي ذلك .

المادة ٥٦-أ- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر ، تطبق العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون ما لم ترد عقوبة أشد منها في أي قانون آخر .

- ب- مع مراعاة الاستثناءات المنصوص عليها في هذا القانون ، لا يجوز للمحكمة الأخذ بالأسباب المخففة التقديرية لتنزيل العقوبة عن الحد الأدنى المقرر لأي مخالفة من المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون ، كما لا يجوز دمج العقوبات إذا تعددت المخالفات التي أدين بها أي شخص بمقتضاها .
- ج- إذا قررت المحكمة استبدال عقوبة الحبس بالغرامة فيشرط في هذه الحالة ان تضاعف الغرامة بحدها الأعلى المنصوص عليها في هذا القانون .

- المادة ٥٧-أ- تعتبر أوراق الضبط المحررة في المخالفات التي تقع خلافاً لأحكام هذا القانون حجة بالنسبة لما ورد فيها من وقائع الى ان يثبت العكس .
- ب- تحجز رخصة القيادة وتصريح القيادة في حال ارتكاب أي من المخالفات المتعلقة بوسائل النقل العمومية أو حجز رخصة المركبة في الحالات التي تقتضي تصويب أوضاع المركبة فنياً ، كما تحجز رخصة القيادة إذا ارتكب السائق أي مخالفة سير وفقاً لأحكام هذا القانون وكانت المركبة التي يقودها لا تعود ملكيتها له ما لم يتم تسديد قيمة المخالفة .
- ج- يحجز حكماً التصريح الممنوح لقيادة المركبة أو التدريب الصادر وفقاً لأحكام هذا القانون في حال حجز رخصة القيادة .
- د- يمنح سائق المركبة عند حجز رخصة القيادة أو رخصة المركبة أو تصريح القيادة أو تصريح التدريب إشعاراً بذلك يسمح بموجبه بالقيادة لمدة لا تزيد على أسبوع شريطة أن يكون السائق بحمل إثبات شخصية يدل على هويته خلال تلك المدة .
- هـ- تحجز رخص القيادة الأجنبية وترسل لمنصرتها في تلك الدول عند ارتكاب مخالفات السير المنصوص عليها في المادتين (٦٤) و (٦٥) من هذا القانون بعد تسديد قيمة المخالفة .

- المادة ٥٨-أ- على مرتكب أي من المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون دفع الغرامة المقررة خلال مدة لا تزيد على (٦٠) يوماً من تاريخ ضبط المخالفة ما لم تكن منظورة أمام القضاء .
- ب- لمرتكب أي من المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون الطعن في صحة ضبط المخالفة خلال (٣٠) يوماً من تاريخ تبليغ ضبط المخالفة وبعبارة ذلك يتوجب دفع الغرامة المقررة .
- ج- إذا لم يقيم مرتكب المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون بدفع الغرامة المقررة خلال مدة لا تزيد على (٦٠) يوماً من تاريخ ضبط المخالفة يدفع ما نسبته (١٥٪) من قيمة المخالفة عن كل شهر تأخير أو أي جزء منه مضافاً إليها مقدار المخالفة ما لم تكن المخالفة منظورة أمام القضاء على ان لا يتجاوز مقدار الغرامة المفروضة في هذه الحالة مقدار الغرامة الأصلية للمخالفة المنصوص عليها في هذا القانون .
- د- مع مراعاة أحكام الفقرتين (ب) و (ج) من المادة (٢٨) من هذا القانون يعتبر السائق مسئولاً جزائياً عن المخالفات والحوادث التي يرتكبها أثناء قيادته المركبة .
- المادة ٥٩- تحدد بنظام يصدر لهذه الغاية إجراءات ضبط وتنظيم أي مخالفة لأحكام هذا القانون واستيفاء الغرامات وتعيين الأشخاص الذين يتولون الاستيفاء الفوري للغرامات في الحالات التي يسمح فيها بذلك وتحديد آلية تحصيلها واعتماد النماذج التي تستعمل تنفيذاً لأحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه .
- المادة ٦٠- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر ، تعتبر الصورة الصادرة عن أجهزة الرقابة الآلية لضبط مخالفات السير بما في ذلك أجهزة التصوير التي تعمل بصورة يدوية أو آلية بينة فنية مقبولة في كل اجراء قضائي إذا كانت الصورة تحتوي حين التقاطها على رقم لوحة المركبة ومكان وجودها ووقت ارتكاب المخالفة .

هذه هي النسخة

المادة ٦١-أ- لأفراد الأمن العام المكلفين بضبط المخالفات بموجب احكام هذا القانون استخدام أجهزة إقفال العجلات للمركبات المخالفة لوقوفها في الأماكن الممنوع الوقوف أو التوقف فيها أو سحبها وحجزها لحين دفع قيمة المخالفة المترتبة عليها وأجور سحبها وإيوائها .

ب- لأفراد الأمن العام مصادرة أجهزة التنبيه الصوتية أو الضوئية المخالفة أو ما يشابهها من الأجهزة التي يقتصر استعمالها على سيارات المواكب الرسمية أو سيارات الشرطة والدفاع المدني والإسعاف والطوارئ ، وكذلك مصادرة السائر والجلاتين وأي مواد أخرى تحجب الرؤيا وأي مواد يتم إدخالها على جسم المركبة من الداخل والخارج ، ما لم يكن مصرح بها وفق احكام هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه .

المادة ٦٢- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستة اشهر أو بغرامة لا تقل عن (٥٠٠) دينار ولا تزيد على (١٠٠٠) دينار او بكلتا هاتين العقوبتين كل من ارتكب اياً من الأفعال والمخالفات التالية :-

أ- استخدام رخصة قيادة أو رخصة مركبة أو تصريح قيادة أو تصريح تدريب أو إشعار بأي منها أو لوحة أرقام بصورة غير مشروعة .

ب- إعطاء رخصة القيادة أو رخصة المركبة أو تصريح القيادة أو تصريح التدريب أو إشعار بأي منها أو لوحات أرقام المركبة إلى شخص آخر لاستعمال أي منها بصورة غير مشروعة .

ج- الادعاء كذباً بفقدان رخصة القيادة أو رخصة المركبة أو تصريح القيادة أو تصريح التدريب أو إشعار بأي منها أو لوحات أرقام المركبة .

د- تزوير أو تحريف أو تغيير أو كشط أي معلومات أو بيانات في تصريح القيادة أو تصريح التدريب أو تغيير الصورة الشخصية على التصريح أو إشعار بأي منها أو لوحات أرقام المركبة .

هـ- تقديم بيانات أو وثائق كاذبة أو انتحال صفة الغير بقصد الحصول على رخصة قيادة أو رخصة مركبة أو لوحة أرقام خاصة به أو لشخص آخر .

و- تقديم عنوان سكنه أو عمله بصورة مضللة ومقصودة .

ز- تصنيع لوحات أرقام المركبات مهما كان نوعها أو شكلها .

ح- تبديل الجزء الأمامي أو الخلفي للمركبة دون الحصول على موافقة إدارة الترخيص المسبقة .

ط- تصنيع المقطورات وأنصاف المقطورات دون الحصول على موافقة إدارة الترخيص المسبقة أو إصدار شهادة منشأ بتصنيع المقطورة دون تصنيعها فعلياً .

ي- إصلاح أي مركبة يوجد بها آثار حادث جرمي دون وجود تقرير حادث بها أو تصريح رسمي من المركز الأمني .

ك- إيواء أي مركبة أو جزء منها سواء كانت صالحة أو غير صالحة بقصد بيعها أو التصرف بها من غير مالكها أو المفوض بها قانوناً دون موافقة إدارة الترخيص وشطب المركبة فنياً (قص الشاصي) .

ل- الادعاء بوقوع حادث سير مقصود أو مفتعل ، أو استبدال نفسه بسائق آخر عند وقوع حادث سير أو ضبط مخالفة .

م- الامتناع عن تفتيش مركبته إذا تطلب الامر ذلك .

ن- السماح بإخراج المركبات من قبل أصحاب الشركات ومعارض السيارات وتجار المركبات دون أن تحمل اللوحات المقررة لها من إدارة الترخيص .

المادة ٦٣-أ- على الرغم مما ورد في المادة (٣٤٣) من قانون العقوبات ، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات أو بغرامة لا تقل عن (١٠٠٠) دينار ولا تزيد على (٢٠٠٠) دينار او بكلتا هاتين العقوبتين إذا تسبب سائق المركبة أثناء قيادتها بوفاة إنسان أو تسبب بإحداث عاهة دائمة ناتجة عن ارتكابه مخالفات السير المنصوص عليها في المادة (٦٤) من هذا القانون ووقف العمل برخصة القيادة لمدة ثلاث سنوات تبدأ بعد تنفيذ الحكم .

ب- تخفيض العقوبة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة إلى النصف إذا كانت الوفاة أو إحداث العاهة الدائمة ناتجة من ارتكاب

هنا من النص

سائق المركبة أي من المخالفات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون .

ج- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن (٢٥٠) ديناراً ولا تزيد على (٥٠٠) ديناراً أو بكلتا هاتين العقوبتين إذا تسبب سائق المركبة أثناء قيادتها بوفاة إنسان أو تسبب بإحداث عاهة دائمة ناتجة عن خطأ أو إهمال أو قلة احتراز من السائق والمتضرر بسبب مخالفة نظام قواعد السير .

د- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تقل عن (١٠٠) دينار ولا تزيد على (٢٠٠) ديناراً أو بكلتا هاتين العقوبتين إذا تسبب سائق المركبة أثناء قيادتها بإيذاء إنسان أو تعطيله مدة تزيد على شهر ، وتخفيض هذه العقوبة إلى النصف إذا كانت الإصابة ناتجة عن خطأ أو إهمال أو قلة احتراز من السائق والمتضرر بسبب مخالفة نظام قواعد السير .

هـ- يجوز للمحكمة استبدال عقوبة الحبس بالغرامة المنصوص عليها في هذه المادة شريطة إسقاط الحق الشخصي .

و- تضبط رخصة القيادة ورخصة المركبة وتصريح القيادة أو التدريب وترسل إلى إدارة الترخيص عند وقوع أي من الحوادث المنصوص عليها في الفقرات (أ) و (ب) و (ج) و (د) من هذه المادة ، ولا تسلم لأصحابها إلا بعد صدور قرار قطعي من المحكمة المختصة وانتهاء مدة وقف العمل بالرخصة .

المادة ٦٤-أ- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة مقدارها (٥٠٠) ديناراً أو بكلتا هاتين العقوبتين ووقف العمل برخصة القيادة لمدة سنة من تاريخ ضبط الرخصة أو حرمانه من حق الحصول على رخصة قيادة مدة لا تقل عن سنة من تاريخ بلوغه السن القانونية كل من ارتكب أيًا من المخالفات التالية :-

١- قيادة المركبة تحت تأثير المخدرات أو المؤثرات العقلية أو المشروبات الكحولية بنسبة تزيد على الحد المسموح به لتركيز الكحول في الدم وفق التعليمات التي يصدرها الوزير بعد الاستئناس برأي وزير الصحة .

٢- الامتناع عن الخضوع لفحص الكشف عن الكحول أو المخدرات أو المؤثرات العقلية .

٣- تناول مدرب السواقة المخدرات أو المؤثرات العقلية أو المشروبات الكحولية أثناء التدريب أو السماح للمتدرب بذلك .

٤- قيادة مركبة تحمل مواد خطيرة أو مواد قابلة للانفجار أو الاشتعال داخل الأماكن المأهولة أو المناطق غير المسموح بدخولها دون الحصول على تصريح بذلك .

٥- إجراء سباق على الطرق دون ترخيص مسبق من الجهات المختصة .

٦- قيادة مركبة دون الحصول على رخصة قيادة .

٧- عدم تثبيت الحاويات بواسطة الجنازير والأقفال المخصصة لهذه الغاية على سيارات الشحن .

٨- عدم تثبيت الحمولات ذات الأحجام أو البضائع الكبيرة على سيارات السطحة بشكل آمن .

٩- قيادة مركبة تنسكب أو تسرب منها الزيوت والمشتقات النفطية أو أي مواد خطيرة على الطريق تتسبب بانزلاق المركبات .

ب- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة مقدارها (٢٥٠) ديناراً أو بكلتا هاتين العقوبتين ووقف العمل برخصة القيادة لمدة ستة أشهر من تاريخ ضبط الرخصة أو حرمانه من حق الحصول على رخصة قيادة مدة لا تقل عن ستة أشهر من تاريخ بلوغه السن القانونية كل من ارتكب أيًا من المخالفات التالية :-

١- الفرار من مكان الحادث و عدم تبليغ أي مركز أمني أو دورية شرطة بحادث سير ارتكبه سائق المركبة .

- ٢- قيادة المركبة بطريقة متهورة تشكل خطراً على مستخدمي الطريق والممتلكات أو القيام بأي حركات استعراضية على الطرق .
- ٣- قيادة مركبة ضمن مركبات تسير على شكل مواكب بشكل يؤدي إلى التسبب بإعاقة حركة السير أو خروج جزء من أجسام الركاب من المركبة أثناء سيرها .
- ٤- قيادة أو استعمال المركبة المرخصة للعمل خارج الطريق على الطرق .
- ٥- تجاوز الإشارة الضوئية حمراء .
- ٦- قيادة المركبة بعكس الاتجاه المقرر على الطرق والشوارع مفصولة الاتجاهات بجزر وسطية .
- ٧- قيادة المركبة ليلاً دون توافر أو استخدام أنوار القيادة الرئيسية الأمامية أو الخلفية .
- ٨- بروز حمولة المركبة من الأمام أو الخلف بصورة خطيرة تزيد على (١٠٠) سم بدون تصريح أو مخالفة شروط التصريح .
- ٩- زيادة ارتفاع الحمولة بما فيها ارتفاع المركبة على ٤٢٠ سم بدون تصريح أو مخالفة شروط التصريح .
- ١٠- بروز الحمولة عن عرض المركبة بدون تصريح أو مخالفة شروط التصريح .
- ١١- قيادة سيارات الركوب الصغيرة والنقل المشترك والشحن الصغيرة والدراجات الآلية بسرعة تزيد على الحد المقرر بأكثر من (٤٠) كم / الساعة .
- ١٢- قيادة سيارات الشحن المتوسطة والكبيرة وسيارات الركوب المتوسطة والحافلات والسيارات المرخصة لتوزيع الغاز بسرعة تزيد على الحد المقرر بأكثر من (٣٠) كم / الساعة .
- ج- لضبط رخصة القيادة كما وضبط رخصة المركبة إذا اقتضت المخالفة تصويب وضع المركبة فنياً وتصريح القيادة أو تصريح التدريب عند وقوع

أي من المخالفات المنصوص عليها في الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة وتحال الرخصتان لإدارة الترخيص .

- المادة ٦٥- أ- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن أسبوع ولا تزيد على شهر أو بغرامة مقدارها (١٥٠) ديناراً ووقف العمل برخصة القيادة لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ ضبط الرخصة أو الحرمان من حق الحصول على رخصة قيادة مدة ستة أشهر كل من ارتكب أيًا من المخالفات التالية :-
- ١- قيادة مركبة أثناء مدة حجز رخصة القيادة أو وقفها إدارياً أو قضائياً .
- ٢- قيادة مركبة برخصة قيادة لا تخوله فئتها حق القيادة .
- ٣- قيادة مركبة عمومية أردنية برخصة قيادة أجنبية .
- ٤- استخدام صورة عن رخصة المركبة أو رخصة القيادة أو تصريح القيادة أو تصريح التدريب بقصد التضليل والتحايل .
- ٥- القيام بتدريب السواقة دون الحصول على تصريح بذلك أو التدريب على مركبة غير مرخصة لهذه الغاية .
- ٦- الامتناع عن (رفض) إبراز رخصة القيادة أو رخصة المركبة أو تصريح القيادة أو تصريح التدريب عند طلب ذلك منفراد الشرطة .
- ٧- قيادة مركبة بدون لوحات أرقام امامية وخلفية .
- ٨- عدم إعطاء أولوية المرور للمواكب الرسمية ومركبات الطوارئ والإسعاف والشرطة والقوات المسلحة أثناء قيامها بمهامها .
- ٩- قيادة مركبة برخصة قيادة أجنبية أو دولية إذا كانت رخصة القيادة الأردنية موقوف العمل بها قضائياً أو إدارياً .
- ١٠- طرح أو سكب حمولات المركبات كالحجارة والأتربة والنفائات والمياه العادمة أو أي مواد أخرى تشابهها على الطريق أثناء سيرها .

١١- إلقاء الأنقاض أو المياه العادمة أو أي مواد تشابهها في الأماكن غير

المخصصة لهذه الغاية .

١٢- سماح مالك المركبة أو حائزها بقيادة المركبة من شخص غير

مرخص وفقاً لأحكام هذا القانون .

١٣- قيادة مركبة برخصة قيادة أجنبية أو دولية في غير الحالات

المسموح بها وفق أحكام هذا القانون .

١٤- قيادة مركبات التاجير أو السباحية دون وجود عقد تاجير أو قيادتها

من سائق لم يرد اسمه في العقد أو دون الحصول على تصريح

بذلك .

١٥- استعمال سيارة الركوب الصغيرة والمتوسطة والحافلات والنقل

المشترك الخصوصية مقابل الأجر أو العوض إياً كان نوعه أو

وصفه .

١٦- استعمال المركبة في غير الأغراض المرخصة من أجلها

ويشمل ذلك نقل الركاب في مركبات التاجير أو السياحة .

١٧- قيادة المركبات العمومية أو المخصصة لنقل الطلاب أو مركبات

نقل المواد الخطرة دون الحصول على التصريح الخاص

بالقيادة .

١٨- ترك المركبة على الطرق الخارجية دون وضع عاكسات أو أنوار

تحذيرية تدل عليها .

١٩- تركيب أو استعمال جهاز تنبيه الخطر أو أجهزة الإنذار الخاصة بغير

المركبات المسموح لها بذلك .

٢٠- تركيب مضخمات الصوت مهما كان شكلها أو نوعها .

٢١- عدم استعمال جهاز ( التاكوغراف ) أو أي جهاز آخر معتمد لمراقبة

أو لتحديد السرعة في سيارات الركوب المتوسطة والحافلات

والشاحنات خلافاً للأنظمة والتعليمات الصادرة لهذه الغاية .

٢٢- عدم تركيب أو عدم صلاحية جهاز ( التاكوغراف ) أو أي جهاز آخر

معتمد لمراقبة أو لتحديد السرعة في سيارات الركوب المتوسطة

والحافلات والشاحنات خلافاً للأنظمة والتعليمات الصادرة لهذه

الغاية .

٢٣- عدم وضع لوحة أرقام الرأس القاطر على مؤخرة المقطورة ونصف

المقطورة .

٢٤- وضع أي مواد أو أشياء أو زخارف أو عاكسات على لوحات الأرقام

أو على جسم المركبة أو زجاجها للخيلولة دون قراءة لوحة الأرقام

بوضوح آلياً أو بالعين المجردة .

٢٥- قيادة مركبة دون وجود فرامل ( كوابح ) أو عدم صلاحيتها .

٢٦- تركيب أو استخدام أنوار مركبات الطوارئ ( اللوآح ) أو ما يشابهها

على المركبات غير المصرح لها بذلك .

٢٧- استعمال المركبة لغايات توزيع اسطوانات الغاز دون الحصول على

التصاريح الخاصة بذلك .

٢٨- تدريب شخص دون السن القانونية على قيادة المركبة .

٢٩- زيادة صندوق الحمولة عن عرض أو طول أو ارتفاع المركبة .

٣٠- قيام السائق بارتكاب فعل مناف للحياة العام أثناء القيادة .

ب- تضبط رخصة القيادة كما وتضبط رخصة المركبة إذا اقتصت المخالفة

تصويب وضع المركبة فنياً وتصريح القيادة أو تصريح التدريب عند وقوع

أي من المخالفات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة وتحال

الرخصتان لإدارة الترخيص .

المادة ٦٦- أ- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن أسبوع ولا تزيد على شهر أو بغرامة

مقدارها (١٠٠) دينار كل من ارتكب أيًا من المخالفات التالية :-

١- قيادة مركبة تنفث الدخان أو تخرج أي مواد ملوثة أخرى بنسب

تتجاوز ما هو محدد في التعليمات الصادرة لهذه الغاية .

٢- قيادة مركبة دون تغطية الحمولة أو إحكام تغطيتها بشكل آمن .

٣- استعمال سائق مركبة الطوارئ الضوء المنقطع ( اللوآح ) أو

استعمال أجهزة التنبيه الصوتية في غير الحالات المسموح بها .

- ٤- استعمال المسجل داخل المركبة بشكل يتنافى والأخلاق العامة أو يسبب الضوضاء والإزعاج .
- ٥- تركيب أو استخدام أنوار أو كشافات مبهرة غير مسموح بها .
- ٦- فتح باب المركبة من الجوانب أو الخلف أثناء سيرها .
- ٧- وضع الزخارف أو الصور أو الجلاتين أو الستائر المختلفة مهما كان نوعها أو شكلها على الزجاج الأمامي أو الخلفي أو الجانبي في المركبة غير المصرح لها بذلك .
- ٨- وضع أي إضافات أو مواد أو زخارف أو دهانات على الأنوار الأمامية أو الخلفية .
- ٩- تحميل أشخاص على الدراجة الآلية إذا لم تكن مرخصة لذلك الغرض أو نقل أشخاص آخرين على التراكاتور الزراعي أو مركبة الأشغال .
- ١٠- عدم مطابقة معلومات رخصة المركبة مع مواصفات المركبة .
- ١١- سحب مقطورة دون توافر أو استخدام أنوار القياس الخلفية .
- ١٢- انتهاء ترخيص المركبة لأكثر من ستة أشهر .
- ١٣- التجاوز الخطأ في الحالات والأماكن التي يمنع التجاوز فيها .
- ١٤- تغيير المسرب بشكل خاطئ .
- ١٥- عدم التزام سيارات الشحن والحافلات وسيارات الركوب المتوسطة ومركبات الأشغال والزراعية بالسير على المسرب الأيمن من الطريق متعدد المسارب .
- ١٦- التجاوز عن مركبة مع وجود مركبة قادمة من الجهة المقابلة .
- ١٧- التجاوز عن رتل من المركبات في طريق واحد .
- ١٨- استعمال المركبة الحكومية للأغراض الخاصة خلافاً للتعليمات الصادرة لهذه الغاية .
- ١٩- قيادة مركبة بإشعار منتهي الصلاحية .
- ٢٠- تركيب شاشات تلفزيونية داخل المركبة بشكل يسمح للسائق برؤيتها .

- ٢١- قيادة الدراجات الآلية على الأرصفة .
- ب- يوقف العمل برخصة القيادة مدة لا تقل عن ثلاث أشهر في حال تكرار أي من المخالفات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة إذا ارتكبت خلال السنة ذاتها .
- المادة ٦٧- يعاقب بغرامة مقدارها (٥٠) ديناراً كل من ارتكب أيًا من المخالفات التالية :-
- ١- قيادة المركبة دون استخدام أنوار الضباب أو أنوار القياس في حال وجود الضباب أو الغبار الكثيف أو عدم وضوح الرؤيا .
- ٢- دخول مركبات الشحن الكبيرة والحافلات داخل الأحياء السكنية لغير الغايات المخصصة لها .
- ٣- قيادة سيارات الركوب الصغيرة والنقل المشترك والشحن الصغيرة والدراجات الآلية بسرعة تزيد على الحد المقرر بما لا يزيد على (٤٠) كم / ساعة .
- ٤- قيادة سيارات الشحن المتوسطة والكبيرة وسيارات الركوب المتوسطة والحافلات والسيارات المرخصة لتوزيع الغاز بسرعة تزيد على الحد المقرر بما لا يزيد على (٢٠) كم / ساعة .
- ٥- عدم تخفيف السرعة عند التجاوز عن الحافلات وسيارات الركوب أثناء نزول الركاب منها .
- ٦- عدم ترك مسافة أمان كافية أثناء التتابع في حال قيادة المركبة .
- ٧- عدم تخفيف السائق من سرعة مركبته عند مروره بالمناطق المأهولة أو عند الاقتراب من المدارس أو ممرات المشاة .
- ٨- مخالفة أولويات المرور للمركبات على التقاطعات المتكافئة الحقوق .
- ٩- عدم التقيد بشاخصة قف أو خط التوقف .
- ١٠- عدم إعطاء الأولوية للمشاة على ممرات المشاة المخصصة لعبورهم .
- ١١- الرجوع إلى الخلف بصورة تؤدي إلى عرقلة حركة السير .

- ١٢- دخول سيارات الشحن المتوسطة والكبيرة في الأوقات والأماكن الممنوعة دون الحصول على تصريح أو مخالفة شروطه .
- ١٣- انتهاء ترخيص المركبة مدة تزيد على شهر ولا تتجاوز ستة أشهر .
- ١٤- وقوف المركبة على كتف الطريق دون مبرر .
- ١٥- تحميل ما يزيد على عشرة ركاب عن الحد المقرر في وسائل النقل العمومية والتأجير ( الركوب المتوسطة ، الحافلات ) .
- ١٦- امتناع سائق المركبة العمومية المخصصة لنقل الركاب عن نقل الركاب أو انتقائهم دون سبب مشروع .
- ١٧- عدم الوصول إلى نهاية الخط أو تغيير مساره أو اتجاهه خلافا للتصريح الممنوح لهذه الغاية .
- ١٨- زيادة تعرفه أجور النقل المحددة للركاب .
- ١٩- عدم تشغيل العداد أو عدم صلاحيته في سيارات الركوب الصغيرة العمومية .
- ٢٠- وقوف المركبة على الأرصفة أو ممرات المشاة .
- ٢١- قيادة مركبة برخصة قيادة أو رخصة مركبة دون الالتزام بالشروط الواردة في أي منهما .
- ٢٢- عدم الالتزام بالوقوف على مسارب الإشارة الضوئية بقصد تجاوزها .
- ٢٣- قيادة الدراجة الآلية دون ارتداء خوذة الرأس أو دون مسك مقودها بكلتا اليدين أو بإحدهما في حال إعطاء إشارة يدوية .
- ٢٤- استعمال المنبه أو النغمات الموسيقية بصورة مزعجة أو دون سبب .
- ٢٥- استعمال المنبه قرب المستشفيات أو المدارس أو أماكن العبادة أو الأماكن المحظورة بموجب شاخص .
- ٢٦- تركيب أو استخدام أجهزة التنبيه متعددة الأصوات أو الصارخات أو الصافرات غير المسموح بها .
- ٢٧- تجاوز الإقامة الممنوحة للسيارات الأجنبية .
- ٢٨- قيادة مركبة أجنبية من سائق غير مصرح له بقيادتها .

- ٢٩- استخدام سائق المركبة الهاتف أثناء سير المركبة إذا كان هذا الهاتف أو جزء منه محمولا باليد .
- ٣٠- الوقوف فوق الجسور وداخل الأنفاق .
- ٣١- وقوف مركبات الأشغال أو الزراعية على الشوارع الرئيسية داخل حدود البلديات .
- ٣٢- وقوف المركبة بشكل مزدوج على الطرق .
- ٣٣- الكتابة على جسم المركبة من الخارج مهما كان شكلها أو مضمونها ما لم تكن مخصصة لهذه الغاية .
- ٣٤- ترك المركبات المعطلة على مسارب الطريق .
- ٣٥- عدم اخذ الاحتياطات اللازمة أثناء قيادة المركبة بما يؤدي إلى وقوع حادث .
- ٣٦- عدم وضع إشارات مميزة لبروز الحمولة .
- ٣٧- عدم تحريك المركبة المشتركة بحادث مروري نتج عنه أضراراً مادية بسيطة بعد وضع علامات تحدد موقع المركبات وكانت تعيق حركة المرور وكان وضع المركبة يسمح بذلك .
- ٣٨- استخدام الدعاية والإعلان على جسم المركبة دون ترخيص أو استخدام مقدمة المركبة أو مؤخرتها لغايات الدعاية والإعلان .
- ٣٩- عدم التقيد أو الالتزام بالإشارات اليدوية الصادرة عن أفراد الشرطة أو عدم الامتثال لإشارة الوقوف أثناء قيامهم بواجبهم .
- ٤٠- عدم تركيب لوحة أرقام أمامية أو خلفية .
- ٤١- عدم تركيب لوحة رقم المركبة على مؤخرة المقطورات الخفيفة .
- ٤٢- تركيب لوحات أرقام غير قانونية أو تركيب لوحة في غير المكان المخصص لها .
- ٤٣- تركيب لوحات أرقام إضافية مهما كان نوعها أو شكلها أو مضمونها على المركبة أو تركيب أكثر من لوحة فوق بعضها .
- ٤٤- سحب مركبة أو مقطورة خفيفة دون استخدام عاكس السحب ( الهوك ) .

٤٥- تركيب إطارات ماسحة أو تالفة على المركبة أو مضى على صنعها أكثر من خمس سنوات .

٤٦- استخدام الكنترولية في وسائل النقل العمومية للركاب .

٤٧- المسير بعكس اتجاه السير .

٤٨- قطع الجزر الوسطية من الأماكن غير المخصصة لذلك .

٤٩- مخالفة تصاريح نقل الحمولات ذات الأحجام الكبيرة .

٥٠- دخول المركبات الأجنبية المارة بطريق الترانزيت إلى داخل المدن .

٥١- دخول السيارات الأجنبية المخصصة لنقل الركاب إلى المدن أو التحول فيها دون الحصول على تصريح بذلك أو مخالفة مسار خطها .

٥٢- خروج السيارات الأجنبية المخصصة لنقل الركاب من المجمعات ومراكز الانطلاق المخصصة لها دون الحصول على تصريح بذلك .

المادة ٦٨- يعاقب بغرامة مقدارها (٢٥) ديناراً كل من ارتكب أيًا من المخالفات التالية :-

١- عدم الالتزام بالجانب الأيمن من الطريق عند قيادة المركبة بسرعة تقل عن الحد الأعلى المسموح به على الطريق .

٢- الدوران بالمركبة في الاتجاه المعاكس بشكل يعيق حركة السير أو يعرض مستخدمي الطريق للخطر .

٣- الدوران في منتصف الطريق المؤدي إلى تعطيل حركة السير .

٤- الدوران بالقرب من منعطف أو عند قمة منحدر أو في مكان يتعذر مشاهدة المركبة من قبل سائق مركبة أخرى .

٥- الدوران في المركبة في الأماكن الممنوع الدوران فيها بموجب شاخص .

٦- الانحراف المفاجئ أثناء قيادة المركبة .

٧- عدم صلاحية جهاز عادم الصوت .

٨- قيادة مركبة دون صلاحية الكوابع اليدوية (الهاند بريك) .

٩- عدم استخدام الغماز عند التحول لليسر أو اليمين أو عند الانطلاق أو الوقوف .

١٠- عدم مراعاة السائق للضوء المتقطع الصادر من سيارات نقل الطلبة والذي يقتضي الوقوف عند مشاهدته .

١١- الوقوف قبل ممرات المشاة أو بعدها بمسافة تقل عن (٢٠) متراً .

١٢- دخول المركبات الخصوصية والسياحية داخل مراكز الانطلاق والمجمعات .

١٣- الوقوف على تقاطع الطرق وملتقياتها بمسافة تقل عن (٢٠) متراً من الملتقى أو التقاطع .

١٤- الوقوف داخل المربع الأصفر .

١٥- الوقوف على المنطفات بمسافة تقل عن (٢٠) متراً من بداية المنطف أو نهايته .

١٦- الوقوف قبل وبعد التقاطعات المحكومة بالإشارة الضوئية بشكل يعيق حركة السير .

١٧- عدم صلاحية أحد الأنوار الأمامية أو أحد الأنوار الخلفية .

١٨- عدم صلاحية زجاج المركبة الأمامي أو الخلفي أو الجانبي .

١٩- عدم وجود مرآتين جانبيتين في المركبة .

٢٠- عدم صلاحية مكائن روافع الزجاج في وسائل النقل العمومية وسيارات الركوب المتوسطة .

٢١- إدخال أي إضافات أخرى على جسم المركبة بخلاف ما هو منصوص عليه في هذا القانون .

٢٢- إلقاء أي مواد أو فضلات من نوافذ المركبات .

٢٣- القراءة أثناء قيادة المركبة .

٢٤- ترك الأطفال دون سن (١٠) سنوات داخل المركبة وهي تعمل دون مرافق .

- ٢٥- عدم إزالة الحجارة أو ما يماثلها عن الطريق في حال استخدامها في دعم عجلات المركبة .
- ٢٦- التوقف على مسرب من الطريق بشكل يعطل حركة السير .
- ٢٧- عدم وجود عقد تأمين يغطي المسؤولية المدنية عن الضرر الذي يلحق بالغير للمركبات الأردنية أو الأجنبية .
- ٢٨- عدم حمل رخصة قيادة أو رخصة مركبة أثناء القيادة .
- ٢٩- عدم صلاحية مقاعد الركوب في سيارات الركوب العمومية .
- ٣٠- قيادة مركبات النقل العمومية للركاب دون حمل تصريح تسيير خط الاتجاه أو انتهائه .
- ٣١- قيادة مركبات النقل العمومية للركاب دون وجود بطاقة تعرفه الأجور .
- ٣٢- قيادة مركبات النقل العمومية للركاب دون وجود بطاقة معلومات السائق .
- ٣٣- وضع الحمولة على سقف سيارات الركوب الصغيرة وباصات النقل المشترك وباصات الفان .
- ٣٤- عدم التقيد باللون المخصص لوسائل النقل العمومية أو التاجير أو التدريب ، أو الباصات المخصصة لنقل الطلاب ، أو الصهاريج بمختلف استعمالاتها .
- ٣٥- استعمال المركبة الحكومية بعد ساعات الدوام الرسمي دون الحصول على أمر حركة خلافاً للتعليمات والبلاغات الصادرة بهذا الشأن .
- ٣٦- عدم استعمال حزام الأمان في المركبة أثناء سيرها على الطرق خلافاً لتعليمات تجهيز المركبات .
- ٣٧- عدم حمل أمر الحركة لمركبات مكاتب التاكسي من المكتب التابعة له .
- ٣٨- ارتفاع حمولة المركبة عن ارتفاع الصندوق المثبت على المركبة .
- ٣٩- تحميل الأطفال دون سن العاشرة في المقاعد الأمامية في سيارات الركوب الصغيرة والنقل المشترك .
- ٤٠- عدم التقيد بشواخص وعلامات الطريق الإلزامية .

- ٤١- نقل حمولة في مركبات الشحن الصغيرة والمتوسطة تزيد على الحد المقرر .
- ٤٢- استخدام المركبة ذات الأرقام الفردية أو الزوجية في الأوقات والأماكن غير المسموح بها خلافاً للتعليمات التي يصدرها الوزير بناء على تنسيب المدير .
- ٤٣- عدم الالتزام بالمسرب المخصص .
- المادة ٦٩- يعاقب بغرامة مقدارها (١٥) ديناراً كل من ارتكب أيّاً من المخالفات التالية :-
- ١- التدخين في وسائل النقل المخصصة لنقل الطلاب ورياض الأطفال أو سماح السائق بذلك للغير .
  - ٢- التعامل مع المنعطفات بشكل خاطئ .
  - ٣- استخدام الأنوار العالية عند التلاقي مع المركبات .
  - ٤- عدم ترك مسافة أمان جانبية عند تجاوز المركبات .
  - ٥- عدم تسهيل عملية التجاوز للمركبة المتجاوزة .
  - ٦- سماح سائق مركبة نقل الركاب العمومية للركاب بالصعود والنزول من الجانب الأيسر للمركبة .
  - ٧- تناول المأكولات أو المشروبات أثناء قيادة المركبة العمومية .
  - ٨- وقوف المركبة على جوانب الطرق لغايات التزهة في الأماكن الممنوعة .
  - ٩- الوقوف داخل الدوار دون مبرر .
  - ١٠- عدم تأمين ثبات المركبة أثناء الوقوف .
  - ١١- الوقوف على مداخل المواقف العامة والخاصة .
  - ١٢- وقوف مركبات نقل الركاب العمومية للتحميل والتفريغ في غير الأماكن المخصصة لذلك .
  - ١٣- عدم تركيب أو صلاحية الأنوار التحذيرية الخاصة بالمركبات الملزمة بذلك .

- ١٤- عدم تركيب أو صلاحية اللوحة العلوية المضاءة في سيارات الركوب الصغيرة العمومية أو سيارات التدريب .
- ١٥- عدم وجود الطبعة الجانبية أو اسم الخط للمركبات العمومية أو مخالفتها للتعليمات .
- ١٦- عدم حمل بطاقات المعلومات الشخصية الخاصة بالسائق لوسائل النقل العمومية أو عدم وضعها في المكان المخصص لها .
- ١٧- عدم ارتداء الزي الموحد أو ارتداء هندام غير لائق أثناء قيادة وسائل النقل العمومية للركاب .
- ١٨- عدم نظافة سيارات الركوب العمومية لنقل الركاب من الداخل والخارج .
- ١٩- عدم تقيد سائقي وسائل النقل العمومية بنظام الدور في مراكز الانطلاق والوقوف .
- ٢٠- عدم التزام المدرب بشروط التصريح الممنوح له .
- ٢١- عدم ارتداء الزي الموحد أو ارتداء هندام غير لائق أثناء تدريب السواقة .
- ٢٢- قيادة مركبة بسرعة تقل عن الحد الأدنى للسرعة المحددة على الطريق بموجب الشواخص الخاصة بذلك .
- ٢٣- عدم صلاحية ماسحات الزجاج أو بخاخات الماء .
- ٢٤- انتهاء رخصة القيادة أو تصريح القيادة أو تصريح التدريب .
- ٢٥- تركيب شبك حماية مهما كان نوعه على الأنوار الخلفية .
- ٢٦- تركيب الصدامات الأمامية والخلفية على المركبة ما لم تكن مجهزة من بلد المنشأ أو مسموح لها بذلك .
- ٢٧- عدم تثبيت الإشارة المميزة للسيارات المخصصة والمجهزة تجهيزاً خاصاً للمعوقين على مؤخرة المركبة .
- ٢٨- تحميل ركاب زيادة في المركبة .

- المادة ٧٠- يعاقب بغرامة مقدارها (١٠) دنائير كل من ارتكب أيّاً من المخالفات التالية :-
- ١- الوقوف في الأماكن الممنوع الوقوف والتوقف فيها بموجب شاخص .
  - ٢- الوقوف في الأماكن التي يعيق فيها تحرك مركبة أخرى متوقفة .
  - ٣- الوقوف في الأماكن التي يؤدي توقف المركبة فيها إلى حجب إشارات الطريق عن أنظار باقي مستخدمي الطريق .
  - ٤- الوقوف بعكس اتجاه السير في شارع باتجاه واحد .
  - ٥- الوقوف على يسار الطريق بشكل يؤدي إلى عرقلة حركة السير .
  - ٦- تغيب سيارة تدريب السواقة عن دور الفحص العملي في إدارة الترخيص .
  - ٧- الإهمال المؤدي إلى نفاذ الوقود من المركبة .
  - ٨- وقوف المركبة بمسافة تزيد على نصف متر من الرصيف .
  - ٩- الوقوف أكثر من المدة المقررة بموجب الشواخص .
  - ١٠- الوقوف بشكل مائل أو عرضي مع عدم وجود شاخص أو علامة أرضية تسمح بذلك .
  - ١١- أساءة التصرف مع مستخدمي الطريق .
  - ١٢- التدخين في وسائل نقل الركاب العمومية أو سماح السائق بذلك للغير .
  - ١٣- الوقوف في المناطق المخصصة لفئات معينة من المركبات .
  - ١٤- الوقوف في حدود خمسة أمتار قبل أو بعد حنفية إطفاء الحريق .
  - ١٥- عدم صلاحية أو وجود الأنوار الخاصة بلوحات أرقام المركبات .
  - ١٦- القيام بتدريب السواقة بتصريح تدريب منتهي .
  - ١٧- انتهاء تصريح الصلاحية الفنية لمركبات تدريب السواقة .
  - ١٨- عدم حمل إلبات الشخصية وبطاقة الانسحاب للمدرب أثناء التدريب .
  - ١٩- عدم إيقاف محرك المركبة أثناء تعبئة الوقود .

- ٢٠- الوقوف الفضولي عند مواقع الحوادث دون مبرر .  
 ٢١- الوقوف دون دفع البديل أو أكثر من المدة المحددة ببطاقة العداد .  
 ٢٢- قيادة مركبة برخصة قيادة أو رخصة مركبة تالفة .  
 ٢٣- عدم وجود لوازم فك وتركيب الإطارات .  
 ٢٤- الانحراف المفاجئ نتيجة الانزلاق .  
 ٢٥- عدم وجود إطار احتياطي في المركبة .  
 ٢٦- عدم وجود المثلث العاكس في المركبة .  
 ٢٧- عدم وجود صندوق إسعاف في سيارات الركوب المتوسطة والحافلات .  
 ٢٨- عدم وجود طفاية حريق .  
 ٢٩- انتهاء ترخيص المركبة لمدة لا تزيد على شهر .  
 ٣٠- استخدام الضوء الداخلي في المركبة أثناء القيادة .  
 ٣١- فتح باب المركبة المؤدي إلى إعاقة حركة السير أو التسبب بحادث مروري أثناء وقوفها .  
 ٣٢- فقدان السيطرة بسبب انفجار الإطارات المؤدي إلى حادث .  
 ٣٣- عدم ملائمة السرعة للظروف البيئية المحيطة .  
 ٣٤- قيادة أي عربة على الطرق باستثناء العربات المخصصة للأطفال والمعوقين دون ترخيص أو دون أن تحمل لوحة الأرقام المخصصة لها من أمانة عمان أو البلدية المختصة أو سلطة منطقة العقبة .  
 ٣٥- غسيل المركبة في الشارع العام .

- المادة ٧١- يعاقب بغرامة مقدارها (٥) دنانير كل من ارتكب أيًا من المخالفات التالية :-  
 أ- عدم استخدام المشاة للمقاطع المخصصة للعبور .  
 ب- عدم تقييد المشاة بإشارات العبور الضوئية أو إشارات منظم المرور .

- ج- عدم إخلاء المشاة للطريق فور مرور مركبات الطوارئ في حال قيامها بواجب أو مهمة رسمية .  
 د- السير على الشارع عند توافر الأرصفة .  
 هـ- التباطؤ في عبور الطريق .  
 و- قطع الطريق من جانب إلى آخر رغم وجود ممر للمشاة أو جسر للمشاة على بعد يقل عن (١٠٠) متر .  
 ز- عدم التزام حافلة الطريق المقابلة لاتجاه السير في حال السير على الطرق خارج المدن .  
 ح- قطع الطريق من جانب إلى آخر قبل التأكد من خلوه من المركبات .  
 ط- مخالفة سائقي الدراجات الهوائية والعربات التي تجر أو تدفع بواسطة الأشخاص أو الحيوانات لنظام قواعد السير .  
 ي- مخالفة سائقي قطران الحيوانات لنظام قواعد السير .
- المادة ٧٢- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهرين ولا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن (٥٠٠) دينار ولا تزيد على (١٠٠٠) دينار أو بكليتا هاتين العقوبتين كل من ارتكب أيًا من المخالفات التالية :-  
 أ- وقوف المركبات على تقاطعات الطرق وملتقيات الطرق وتفرعاتها التي تسلكها القطارات أو الوقوف على مقاطع السكك الحديدية والخطوط الحديدية أو بجوار أي منها بمسافة تقل عن (١٥) متراً من كلا الجانبين .  
 ب- عدم تقييد سائقي المركبات بتعليمات وإشارات حارس ممر السكك الحديدية أو اجتياز الخط الحديدي قبل إتمام ارتفاع الحاجز .  
 ج- عدم الالتزام بالإشارات الضوئية أو الضوئية المخصصة لأضرار القطارات .

## أحكام عامة

المادة ٧٣- لمجلس الوزراء أن يعقد الاتفاقات مع أي حكومة أخرى بشأن الاعتراف برخص القيادة واستبدالها أو سيارات الركوب والسيارات الشاحنة الخصوصية والعمومية المسجلة في تلك البلاد لتنظيم دخولها إلى المملكة والرسوم الواجب فرضها عليها وحالات إعفائها منها والمدة التي يسمح لها بالبقاء خلالها في المملكة .

المادة ٧٤-أ- لا يجوز إجراء أي معاملة على رخصة المركبة أو رخصة القيادة أو تصريح القيادة أو تصريح التدريب إلا بعد تسديد جميع غرامات مخالفات السير المترتبة على استعمال المركبة أو السائق المرخص .

ب- على مالك المركبة أو السائق إبلاغ إدارة الترخيص عن مكان إقامته وعنوانه كاملاً ، وكلما طرأ أي تعديل أو تغيير على عنوانه خلال عشرة أيام ، وبكس ذلك تعتبر جميع التبليغات المرسلة على العنوان الموجود في قيود إدارة الترخيص قانونية ومبلفة حكماً .

ج- لا يجوز إجراء أي نوع من أنواع المعاملات على رخص المركبات أو رخص القيادة أو تصاريح القيادة أو تصاريح التدريب ما لم تكن سارية المفعول .

د- على إدارة الترخيص استرداد رخص المركبات ورخص القيادة وتصاريح القيادة أو التدريب عند طلب تجديدها أو تلفها أو حفظها أو إجراء أي تعديل أو تغيير يطرأ عليها بغض النظر عن سريان مفعولها ، وإن تقوم بإتلافها كلياً بعد توثيق ذلك في قيودها .

المادة ٧٥-أ- على مالك المركبة أو من يمثله قانوناً تبليغ إدارة الترخيص فوراً في حال فقدته لرخصة المركبة أو أي من لوحاتها أو رخصة القيادة أو تصريح القيادة أو تصريح التدريب ، وإن يقدم طلباً للحصول على بدل لأي منها مقابل الرسم المقرر بعد أن تتحقق إدارة الترخيص بالطريقة التي تراها مناسبة من فقد أي منها .

ب- تمنح إدارة الترخيص لفاقد أي من الوثائق الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة تصريحاً مؤقتاً لحين انتهاء التحقق من فقدانها .

ج- في حال العثور على أي من الوثائق أو اللوحات المفقودة فعلى صاحبها تسليمها فوراً إلى إدارة الترخيص إذا حصل على بدل منها .

د- لمالك المركبة أو من يمثله قانوناً الحصول على بدل ثالث عن رخصة المركبة أو أي من لوحاتها أو رخصة القيادة أو تصريح القيادة إذا كانت تالفة أو مشوهة بدون قصد مقابل الرسم المقرر وتسليم الرخصة أو اللوحة أو التصريح التالف .

هـ- تعتبر رخص المركبات ولوحات الأرقام ورخص القيادة والتصاريح من الوثائق الرسمية ، ويجب تسليمها لأقرب مركز أمني في حال العثور عليها .

المادة ٧٦- لإدارة الترخيص إذا اقتضت الحاجة أخذ التعهدات الخطية أو العدية بالشروط والقيود التي تحددها على مالك المركبة أو من يمثله قانوناً أو طالب الحصول على رخصة قيادة أو تصريح قيادة أو تصريح تدريب ، يلتزم فيه المتعهد بصحة البيانات والمعلومات التي يدونها أو يقدمها تنفيذاً لأحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه .

المادة ٧٧-أ- على إدارة الترخيص الاحتفاظ بجميع القيود المتعلقة بالمركبات ومالكها وكذلك قيود السائقين بما في ذلك الأحكام القضائية والقرارات الإدارية الصادرة بحق أي منهم .

ب- يجوز استعمال الحاسوب الآلي لتسجيل المعلومات المتعلقة بالمركبات أو رخص القيادة وتعتبر البيانات والوثائق والصور المستخرجة من الحاسوب والمصدقة حجة على الكافة أمام القضاء .

المادة ٧٨- يتولى أفراد قوة الأمن العام ملاحقة أي مخالفة تقع خلافاً لأحكام القانون والتحقيق في الحوادث المرورية بأنواعها المختلفة وتنظيم التقارير الخاصة

بها ، بما في ذلك الحوادث التي ينتج عنها الوفيات والإصابات والأضرار المادية .

المادة ٧٩-١- ينشأ في مديرية الأمن العام بقرار من الوزير بناء على تنسيب المدير مجلس يسمى ( المجلس الاعلى للسلامة المرورية ) يتولى التنسيق والتعاون مع الجهات الرسمية المختصة لوضع السياسة العامة المتعلقة بالمرور على الطرق ودراسة وبحث ما يعهد اليه من موضوعات تتعلق بالسلامة المرورية .

٢- يرفع المجلس توصياته الى الوزير لاتخاذ القرار اللازم بشأنها .

٣- تنظم جميع الامور المتعلقة بالمجلس بمقتضى تعليمات يصدرها الوزير بناء على تنسيب المدير .

ب- يجوز اختيار أعوان للسلامة المرورية من الأشخاص المتطوعين وذلك لضبط المخالفات المرورية الخطرة وتحديد مهامهم وأسلوب عملهم وفقا للتعليمات التي يصدرها الوزير بناء على تنسيب المدير لهذه الغاية .

المادة ٨٠-١- لا يجوز القيام بأعمال الحفريات في الطريق أو وضع أشياء ينجم عنها عرقلة حركة المرور إلا بتصريح خاص من أجهزة الأمن العام وبالتنسيق مع الجهة المختصة ولافراد الشرطة اتخاذ أي إجراءات وقائية لازمة لإزالة المخالفة وعلى نفقة المتسبب .

ب- على صاحب المحل أو الكراج فتح سجل خاص ومنظم لقيود المركبات التي يتم إصلاحها يبين فيه رقم السيارة وأعمال الصيانة التي أجريت لها فيه لإطلاع الجهات الرسمية .

ج- لا يجوز لأي شخص أو كراج أو محل أيا كان نوعه شراء أو إيواء أو بيع أي مركبة صالحة أو غير صالحة أو أي من قطعها والتصرف بها ، إلا من قبل مالكها أو المفوض بها قانونا بعد شطبها فنيا ( قص الشاصي ) وإلغاء قيودها واسترداد لوحاتها ورخصة سيرها من إدارة الترخيص وفقا لأحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه .

المادة ٨١- تتولى أمانة عمان والبلديات وأي جهة أخرى ذات علاقة بالتنسيق مع مديرية الأمن العام تنظيم حركة المرور وتأمين السلامة على الطرق بما في ذلك تغيير اتجاهات السير .

المادة ٨٢- تتولى وزارة الأشغال العامة إعداد إشارات الطرق وتثبيتها على الطرق وصيانتها خارج حدود البلديات وعلى الطرق النافذة التي تخترق حدود البلديات وتتولى البلديات إعداد الإشارات وتثبيتها وصيانتها داخل حدود مناطقها على أن يراعى في تحديد أنواع الطرق ومواصفاتها والإشارات والدلالات التي تتضمنها ما يلي :-

١- تحديد إشارات التحذير والتنبيه وغيرها من الإشارات الدالة على معالم الطرق كالمنعطفات والتقاطعات واتجاهات الطرق المتفرعة من قبل الجهة التي قامت بتصميم الطرق .

ب- تحديد إشارات التوجيه والإرشاد الدالة على اتجاه السير والمتعلقة بتنظيم المرور على الطرق وتحديد استعمالها بما في ذلك الإلزام باتجاه معين أو بمنعه أو تقييده من قبل الجهة المختصة بتنظيم السير والمرور على الطرق بالتنسيق مع مديرية الأمن العام .

المادة ٨٣-١- القاعدة العامة للسير على الطرق في المملكة هي السير على الجهة اليمنى ، ويكون المقود ( الاستيرلج ) في المركبة على الجهة اليسرى .

ب- تحدد قواعد السير والمرور على الطرق بأنظمة تصدر لهذه الغاية على أن تتضمن بصورة خاصة الأحكام التالية :-

١- القواعد الخاصة بقيادة المركبات ووقوفها بصورة عامة وعند تلاقيها وتجاوزها عن بعضها وكيفية سيرها عند التقاطعات والمنعطفات .

٢- الواجبات التي يترتب على قائدي المركبات التقيد بها من حيث الالتزام بالسرعة المقررة ومنع إحداث الضوضاء وعدم تلويث الطرق أو إلحاق الضرر بها وغير ذلك من الأمور والآداب المتعلقة بالمخالطة على الأمن والسلامة والراحة العامة .

هنا من القهر

- ٣- قواعد استعمال الإشارات ووسائل التنبيه الأخرى في المركبة لتوجيهها من قبل قائدها بصورة صحيحة .
- ٤- تنظيم حركة السير والمرور في الشوارع داخل حدود البلديات .
- ٥- وضع القواعد الخاصة بمرور المشاة والدراجات الهوائية والمركبات التي تجرها الحيوانات أو تجر أو تدفع باليد وكيفية استعمالها للطرق .
- ٦- تحديد أنواع ودلالات إشارات الطرق الخاصة بتنظيم السير والمرور على الطرق في المملكة .
- ٧- أدوات تنظيم المرور في مواقع العمل .
- ٨- الإضاءة على الطرق ونوعها ومواصفاتها وأماكن تركيبها .
- ٩- الإشارات الضوئية ومواصفاتها وأماكن تركيبها .
- ١٠- المطبات ومواصفاتها وأماكن وضعها .
- ١١- تنظيم استعمال الزامور أو أي منه آخر في المركبات .

المادة ٨٤- أ- للوزير بناء على تنسيب المدير إصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بما في ذلك المتعلقة بما يلي :-

- ١- التجهيزات والمواصفات الفنية الواجب توافرها أو إلزالتها في المركبات أو الصهاريج وتحديد ألوانها .
- ٢- تبديل الجزء الامامي أو الخلفي في المركبات وشروط تصنيع المقطورات وأنصاف المقطورات في الورش الفنية التي يتم اعتمادها لهذه الغاية .
- ٣- الفحص الفني والدوري للمركبات وسائر الأمور المتعلقة بها .
- ٤- تحديد السرعة على الطرق .
- ٥- مواصفات رخص المركبات ورخص القيادة وتصاريح القيادة والتدريب والبيانات التي يجب أن تتضمنها .
- ٦- الوثائق والأوراق الواجب تقديمها للحصول على رخص القيادة وتجديدها وأي إجراء آخر يتعلق بها .

- ٧- الوثائق والشروط الواجب تقديمها لغايات تسجيل وترخيص المركبات أو تجديدها أو أي إجراء آخر يتعلق بها .
  - ٨- الفحص النظري والعملي لطالبي رخص القيادة .
  - ٩- مراكز تدريب السواقة .
  - ١٠- رخص القيادة المؤقتة لغير الأردنيين .
  - ١١- الرقابة الآلية .
  - ١٢- التحقيق في الحوادث المرورية .
  - ١٣- انتساب أعوان السلامة المرورية وتحديد مهام عملهم .
  - ١٤- إنشاء ميادين السباق .
- ب- تنشر جميع التعليمات الصادرة بمقتضى أحكام هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل بها من تاريخ نشرها إلا إذا حدد تاريخ آخر للعمل بها .

المادة ٨٥- للوزير أن يفوض خطياً أي من صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون باستثناء إصدار التعليمات إلى أي من ضباط الأمن العام أو أي من موظفي الوزارة .

المادة ٨٦- لمجلس الوزراء إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة ٨٧- يلغى قانون السير رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠١ وما طرأ عليه من تعديلات على أن يستمر العمل بالأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه وبمقتضى أي تشريع آخر يتعلق بالسير إلى أن تعدل أو تلغى أو يستبدل غيرها بها وفقاً لأحكام هذا القانون .

هكذا من النص

المادة ٨٨- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

٢٠٠٧/١١/٦

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير الداخلية عبد الغايز	وزير الشؤون البلدية نادر الظهيريات	وزير دولة للشؤون القانونية ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء بالوكالة الدكتور خالد الزعبي	رئيس الوزراء ووزير الدفاع الدكتور معروف البخيت
وزير النقل ووزير الطاقة والثروة المعدنية بالوكالة سعود نصيرات	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير الأشغال العامة والإسكان ووزير الخارجية بالوكالة المهندس حسني أبو غيدا	
وزير العمل باسم السالم	وزير البيئة المهندس خالد الإبراهيمي	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير العدل شريف الزعبي
وزير الثقافة الدكتور عادل الطويسي	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير الصناعة والتجارة ووزير تطوير القطاع العام ووزير دولة للشؤون البرلمانية بالوكالة سالم الخزاعلة	
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان	وزير الزراعة الدكتور مصطفى قرنقله	وزير التنمية السياسية الدكتور محمد العوران	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة
وزير المياه والري الدكتور محمد الشطناوي	وزير الصحة الدكتور صلاح المواجهدة	وزير المالية الدكتور حمد الكساسبة	وزير السياحة والآثار أسامة الدباس

\* \* \* \* \*

هذا من القبول